الباب الثاني

متعلقات الجملة وتوابعها

** المفعول به :

المفعول به : هو الذى يقع عليه فعل الفاعل مثل : «أكرمت محمداً» فمحمداً مفعول به ، والأصل أن يؤتى بالفعل ، فالفاعل ، فالمفعول به ، ولا يعدل عن ذلك إلا لسبب ، فيقدم المفعول به على الفاعل أو على الفعل وجوباً إذا كان ضمير نصب متصل ، والفاعل اسما ظاهراً مثل : «هداك الله» فالكاف فى محل نصب مفعول ولفظ الجلالة فاعل . وإذا كان مقصورا مثل : «ما كتب المقالة إلا محمد» فالمقالة مفعول به ، ومحمد فاعل . وإذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول مثل : «أخذَ الكتابَ صاحبه» فالكتاب مفعول ، وصاحب : فاعل ، ويتقدم على الفعل إذا كان اسم استفهام مثل : «مَنْ لَقيتَ؟» فَمَنْ : مفعول به مقدم ، ولقيت فعل وفاعل ، وإذا ولى المفعول به «أمَّا» ، قال تعالى ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ** ﴾ (١) فاليتيم مفعول به مقدم لتقهر ، ومثل ذلك ﴿ **وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ** ﴾ (٢) أى كَبِّره وحْدَه فتقدمه ، ومجئ الفاء بعده كأنها : أما ربك فكبر . أو للعناية بالمقدم لأهميته ﴿ **وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ** ﴾ (٢) . أو للحذر منه كقول الله ﴿ **وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ** ﴾ (٢) فثيابَ ، والرجز : مفعولان مقدمان لطَهِّر ، واهجر . وفى القصر كما سبق فى الآية : ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ** ﴾ (٣) ففى تقديم الضمير تخصيص مقصود بقصر العبادة لله .

* حذف المفعول به :

يحذف المفعول به فى مواضع هى :

١ـ إذا دلَّ عليه السياق ، قال تعالى : ﴿ **مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ** ﴾ (٤) أى قلاكَ ، فحذف المفعول به وهو الكاف لدلالة السياق ، ويرى صاحب كتاب

(١) الضحى : ٩ .
(٢) المدثر : ٣ ـ ٥ .
(٣) الفاتحة : ٥ .
(٤) الضحى : ٣ .

«معانى النحو» أن الحذف هنا للإكرام والتعظيم للرسول ، فلم يرد الله أن يواجهه بالقلى فيقول : «وما قلاك» ، وإنما اكتفى بالمفعول السابق إكراماً لرسول الله من أن يناله الفعل .

٢ـ يحذف لاحتقاره ،كقول الله : ﴿ **كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي** ﴾ (١) ، أى الكافرين .

٣ـ يحذف لاستهجانه ، كقول عائشة :«ما رأيْتُ منه ولا رأى منِّى» أى العورة

٤ـ يحذف اختصاراً ، ولا يحذف إلا لدليل ،كقوله تعالى : ﴿ **ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً** ﴾ (٢) ، أى خلقته ، فالهاء مفعول وهو العائد على الاسم الموصول «مَنْ» .

٥ـ حذف مفعول فعل المشيئة ، وهو كثير فى كلام العرب ، قال تعالى : ﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ** ﴾ (٣) ، ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ** ﴾ (٤) والتقدير : «لو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بسمعهم وأبصارهم» «ولو شاء ربك ألا يفعلوه ما فعلوه» ، وقوله تعالى : ﴿ **هُوَ الَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ** ﴾ (٥) أى كيف يشاء أن يصوركم ، «فكيف» فى موضع نصب بيشاء ، حال ، و «أن يصوركم» مصدر تقديره : يشاء تصويركم ، مفعول به محذوف .

** المفعول المطلق :

المفعول المطلق : يسمى بذلك لأنه مطلق عن القيود ، بخلاف المفعولات الأخرى فإنها مقيدة بلفظ «به ، فيه ، معه ، له» وهو الذى أحدثه الفاعل مثل «مشى محمد مشياً» .

* أنواعه ثلاثة :

١ـ المؤكد لعامله مثل : «قمت بالأمر قياماً» والعامل هو الفعل ، والمراد

(١) المجادلة : ٢١ .
(٢) المدثر : ١١ .
(٣) البقرة : ٢٠ .
(٤) الأنعام : ١١٢ .
(٥) آل عمران : ٦ .

بالتأكيد : المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد .

٢ـ المبين للنوع : ويقصد به المبين لنوع العامل مثل : «انطلقت انطلاقاً سريعاً» فانطلاقاً مفعول مطلق مبين للنوع .

٣ـ المبين للعدد : ويقصد به عدد العامل سواء أكان العدد معلوما أم مبهما، فالأول نحو : «ضربته ضربتين» والثانى مثل : «ضربته ضربات» فضربتين وضربات، مفعول مطلق مبين للعدد . ولصاحب كتاب «معانى النحو» تقسيم آخر هو :

(أ) المطلق المؤكد : وقد توسع فيه فليس مؤكداً لعامله فحسب ، بل يدخل فيه المؤكد لمضمون الجملة . وهو مايسميه النحاة : المؤكد لنفسه ولغيره مثل : «أنت ابنى حقاً» ، وقوله تعالى : ﴿ **وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ** ﴾[1] «فحقاً» مفعول مطلق مؤكد لمضمون الجملة، وقوله تعالى : ﴿ **وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ** ﴾[2] فهو توكيد لمضمون الجملة أيضاً ، وقوله تعالى : ﴿ **وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ** ﴾ [3] فَصُنْع : مصدر عمل فيه ما دلَّ عليه تَمُر ؛ لأن ذلك من صنعه تعالى ، فكأنه قال : أصنع ذلك صنعاً ، وأظهر الاسم لما لم يذكر . وقوله : ﴿ **كِتَابًا مُؤَجَّلاً** ﴾[4] ، وقوله : ﴿ **وَعْدَ اللَّهِ** ﴾ [5] ، وقوله : ﴿ **فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ** ﴾ [6] . فهذه وأمثالها مؤكدة لمضمون الجملة وليست مؤكدة لعاملها وإلا ما حذف العامل ، وعلى هذا فالمؤكد يدل على معنى ما تقدمه من مفرد وجملة .

(ب) المبين : ويتوسع فى المبين فيجعله مبينا للنوع وللعدد وللمقدار ، ومنه قول الله فى وجه من الإعراب ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ** ﴾[7] فقيل : مثقال: مفعول يظلم ، أى لا يظلمهم ، وقيل : صفة لمصدر محذوف تقديره : «ظلما قدر مثقال

(١) البقرة : ٢٣٦ .
(٢) البقرة : ٢٤١ .
(٣) النمل : ٨٨ .
(٤) آل عمران : ١٤٥ .
(٥) الروم : ٦ .
(٦) النساء : ١١ .
(٧) النساء : ٤٠ .

ذرة» فحذف المصدر وصفته وجاء المضاف إليه مكانهما ، ومثل «مثقال ذرة» قوله الله : ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً ﴾ (١) ففتيلا ليس مؤكداً لعامله ، ولا مبينا لنوعه ، ولا لعدده ، وإنما هو مبين لمقدار العامل ، فهم لا يظلمون ظلما وإن كان قليلاً .

(جـ) **النائب عن الفعل** : وهو قسم مستقل عن سابقيه مثل : «إقداماً يا خالدُ» فإن معناه الأمر وليس من التوكيد ؛ لأن حذف عامل المؤكد ممتنع عند النحاة ، ومثلِ ذلك : «قياماً لا قعوداً» «وسقيًا لك» وفى التوبيخ : «أتوانيا وقد علاك المشيب» ؟ «فإقداما ، وقياما ، وقعودا ، وسقيا ،وتوانيا» كل منها مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوباً .

** ما ينوب عن المصدر :

ينوب عن المصدر فى المفعول المطلق ما يدل عليه نحو: «كليته وبعضيته ، ونوعه ، وصفته ، وهيئته ، ومرادفه ، وضميره ، والإشارة إليه ، وآلته ، واسم المصدر وملاقيه فى الاشتقاق وغيرها» وذلك لأداء معانى لا يؤديها المصدر أحياناً . فقد يراد بالنيابة الدلالة على الكلية والجزئية ، كقول الله : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ (٢) ومثل : «أقبل بعض الإقبال» لأن المصدر بنفسه لا يدل على الكلية والبعضية ؛ لأن المقصود به الجنس وهو يدل على القليل والكثير ، فيؤتى بما يدل على الكلية والجزئية ، ليفيد ذلك . وقد يراد الدلالة على الآلة والعدد مثل : «ضربته سَوْطاً ، أو عصاً ، أوكفًّا» . وقد يراد بنائب المصدر أن يوسع المعنى توسيعاً لا يؤديه ذكر المصدر وذلك بصفته بدلاً منه ، كقول الله : ﴿ وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالإِبْكَارِ ﴾ (٣) فهنا تحتمل كلمة «كثيراً» أن يراد بها الدلالة على المصدر «ذكراً كثيراً» أو الدلالة على الوقت «زمناً كثيراً» فيكون الحذف قد أدى بالصفة معنيين، وهذا توسع فى التعبير وزيادة فى المعنى . ومثل ذلك قول الله : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾ (٤) أى ضحكاً قليلاً أو زمناً قليلاً ، «فقليلا وكثيراً» نائب عن المفعول المطلق ، فإذا أريد التنصيص على المصدرية جئ بالمصدر ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ (٥) فذكراً مفعول مطلق . وقد

(١) النساء : ٧٧ .
(٢) النساء : ١٢٩ .
(٣) آل عمران : ٤١ .
(٤) التوبة : ٨٢ .
(٥) الأحزاب : ٤١ .

يؤدى التوسع فى المعنى إلى الإتيان باسم جامد بدل المصدر كما سبق فى الآية ﴿ولا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾ [1] فى وجه من الإعراب ، وقد يكون التوسع فى الإتيان بملاقى الفعل فى الاشتقاق ، قال تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[2] فمصدر تبتّل تبتُّلاً ، أمّا تبتيلاً فمصدر بتّل مثل علّم ، فمجئ «تبتيلاً» جمع معنيين فى آن واحد ، وهما التدرج والتكلف فى تبتّل مثل تجرّع الدواء ، وتحسّى الماء ، وبتّل : يفيد التكثير مثل : كسّر ، وقطّع ، وعلى هذا فالمعنى «ابدأ بالتدرج وانته بالكثرة» وهو توجيه تربوى سليم . ومثل ذلك قول الله : ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [3] أى أنبتكم فنبتم نباتاً ، أى طاوعتم أمر ربكم ، وقوله فى مريم : ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [4] ولم يقل إنباتاً فلا يكون لها فضل ، وإنما نباتا ، على معنى أنها قبلت الإنبات فنبتت نباتاً حسناً .

وقد يأتى مرادف مصدر الفعل نائباً مثل : «جلس قعودا» لأن القعود يرادف الجلوس ، وينوب عن المصدر ضميره مثل «علّم ابنه تعليماً لم يُعلّمْه أحدٌ» فالضمير فى «يعلمه» يعود على المصدر قبله وهو «تعليما» ولذلك تعرب الهاء مفعولاً مطلقاً محله النصب ، قال تعالى : ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [5] أى لا أعذب العذاب .

وينوب عن المصدر عدده : مثل «سجد أربع سجدات» فأربع مفعول مطلق بينت عدد مرات الفعل ، وقال تعالى : ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[6] فثمانين مفعول مطلق . ويمكن حذف المضاف إليه لأنه مفهوم من الكلام فتقول: «سجد أربعا» . وينوب اسم الإشارة مبدلاً منه المصدر مثل : «تيقنت هذا اليقين» فاسم الإشارة مفعول مطلق مبنى ، واليقين بدل منه . كما ينوب «أى» الاستفهامية والشرطية مضافة إلى المصدر مثل: «أىَّ عملٍ تعمل أَعْمَل ، وأىَّ عمل عملت؟» فأىّ شرطية واستفهامية ، مفعول مطلق ، ومثل ذلك «تكلّم أىَّ كلام وأجاب أىَّ إجابة» .

---

(١) النساء : ٧٧ .
(٢) المزمل : ٨ .
(٣) نوح : ١٧ .
(٤) آل عمران : ٣٧ .
(٥) المائدة : ١١٥ .
(٦) النور : ٤ .

**** المصادر المثناة :**

وردت مصادر سماعية منصوبة بصورة المثنى مضافة إلى ضمير ، وهي وإن كانت بصورة المثنى لا يراد منها التثنية ، وإنما يراد بها التكثير نحو : «لبَّيك وسَعْديْك وحَذَاريْك ، ودَوَاليْك» قال سيبويه : «هذا باب ما يجئ من المصادر مثنى منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك «حنانيك» كأنه قال : «تحنُّنًا بعد تحنّن ، كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلا منه ، ولا يكون هذا مثنى إلا فى حال إضافة ، ومثل ذلك «لبيك وسعديك» ومثل ذلك «حذاريك» كأنه قال : ليكن منك حذر بعد حذر» وكأنه أراد بقوله «لَبَّيْك وسَعْدَيْك» إجابة بعد إجابة ، كأنه يقول : كلما أجبتك فى أمر فأنا فى الأمر الآخر مجيب وكأن هذه التثنية أشد توكيداً» .

ولم تأت هذه المصادر إلا منصوبة فى كلام العرب .

قرار مجمع اللغة العربية فى المفعول المطلق :

يرى الدكتور / شوقى ضيف أن بعض الضوابط التى وضعها النحاة لأبواب النحو غير دقيقة ، ومثل لذلك بأبواب المفعول المطلق ، والمفعول معه ، والحال .

أولا : المفعول المطلق : عرف ابن هشام المفعول المطلق بأنه : اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده ، وليس خبراً ولا حالاً ، ومثل له بقولنا : «ضربت ضرباً ، أو ضرب الأمير ، أو ضربتين» ثم يخرج بقوله ليس خبرا أو حالا نحو : «ضربك ضربٌ أليم» فالخبر هنا مبين للنوع ، ونحو : «ولّى مدبرًا» فالحال هنا مؤكدة للعامل ، وصورة الخبر أو الحال بعيدة كل البعد عن صور المفعول المطلق . وقد أفاض النحاة فى صور ما ينوب عن المفعول المطلق فيتحدثون عن صفته نحو : «سرتُ أجمل السير» ، أو ضميره نحو : «علّمه تعليماً لم يعلمه أحدا» ، واسم الإشارة نحو : «علّمه ذلك العلم» ، أو مرادفه نحو: «جلس قعوداً» ، أو آلته نحو: «ضربته عصًا» ، أو عدده نحو : «سجد أربع سجدات» إلى غير ذلك من صور عديدة ينوء باستظهارها الناشئة .

ويقترح الدكتور / شوقى أن يقال فى تعريفه : «اسم منصوب يصف الفعل أو

يتعلق به ضربا من التعليق سواء أكان مصدراً أوغير مصدر» ويرى أن هذا التعريف ينتظم كل الصور السابقة سواء أكانت مصدراً مثل : «قرأت قراءة» ، أو صفة مثل : «قرأت كثيراً» إذ هى وصف للفعل ، وهكذا الأمثلة الأخرى السابقة، إذ إنها تتعلق بالفعل وجها من التعليق إذ تشير إليه أو تذكر عدده ، أو ضميره ، أو آلته، إلى غير ذلك .

وانتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

«المفعول المطلق : اسم منصوب يصف عامله أو يدل عليه نوعامن الدلالة ، كقولك : سار سيرا ، وصبر أجمل الصبر ، وضربته سوْطًا» .

عرض الموضوع على المجلس فى (د/٤٥ ج / ٢٨) فعدله إلى الصورة الآتية والتى أقرها المؤتمر وهى « المفعول المطلق : اسم منصوب يؤكد عامله ، أو يصفه ، أو يدل عليه نوعا من الدلالة ، كقولك : سار سيْرًا ، وصبر أجمل الصبر ، وضربته سوْطًا» (١) .

**** المفعول فيه :**

المفعول فيه : اسم منصوب يدل على زمان أو مكان متضمنا معنى «فى» باطراد ، وهو بذلك إما ظرف زمان ، وإما ظرف مكان ، ولا يسمى الظرف ـ حين تظهر معه «فى» ويجر بها ـ ظرفًا ، بل يصبح اسمًا مجروراً مثل : «حضر محمد فى يوم الخميس» فيوم مجرور بالحرف «فى» وليست ظرفا ، لكن لو حذفت «فى» صارت «حضر يوم الخميس» فتصبح «يوم» ظرفا منصوبا مضافا، كذلك إن لم يتضمن معنى «فى» فلا يسميه النحاة ظرفا ، ومثل ذلك قول الله : ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا** ﴾ (٢) فيومًا مفعول به ؛ لأنَّ الاتقاء ليس واقعا فيه ، بل هو قبله ، وقول الله : ﴿ **وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ** ﴾ (٣) «فيوم الحسرة» ليس ظرفا ؛ لأن الإنذار ليس فى يوم القيامة ، وإنما هو قبلها فلا يكون ظرفا له ، بل هو مفعول به . ومثل ذلك قول الله: ﴿ **يَخَافُونَ يَوْمًا** ﴾(٤) وقوله : ﴿ **اللَّهُ أَعْلَمُ**

---

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية [٢٩٦] .
(٢) البقرة : ١٢٣ .
(٣) مريم : ٣٩ .
(٤) النور : ٣٧ .

حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [1] «فيوما وحيث» وإن كانا من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين ، فإنهما ليسا على معنى «فى» فهما مفعول به . ومعنى «الاطراد» هو أن تتعدى إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف ، وإيضاح ذلك أنك تقول : «جلست فوق السرير ، ونمت وأكلت وبعت ، وصببت الماء» فإننا نجد كلمة «فوق» تعدت إليها الأفعال «جلس ونام وأكل وباع وصبَّ» وهى متضمنة معنى «فى» بخلاف «دخلت البيت» فهو متضمن معنى «فى» ، لكن لو قلت : «بعت البيت ، وأكلت البيت ، وقرأت ونمت» فالبيت لا يسمى ظرفا ؛ لأنه لا يتضمن معنى «فى» باطراد مع جميع الأفعال . ويرى صاحب كتاب «معانى النحو» أن هذا الاطرد يشمل نوعا واحداً من الظرف ، وهو ما حلَّ فيه الحدث مثل : «جئتُ يوم الجمعة» أما الظرف الذى يدل على مدة أو مقدار زمان الحدث أو مكانه ، كقول الله : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ ﴾ [2] وقوله ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [3] أو ما يدل على عدد أزمنة الحدث أو أمكنته مثل : «فعلْت هذا سبعةَ أيام» أى تكرر الحدث فى سبعة أيام ، قال تعالى : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾ [4] فلا ينطبق عليها تضمين معنى «فى» ؛ ولذا فهو يقول : الظرف اسم فضلة يدل على زمان أو مكان وقوع الحدث أو مقدارهما أو عددهما» فتعريف النحاة لا يشمل إلا ثلث المفعول فيه ، وهو النوع الأول .

** المتصرف وغيره :

الظرف متصرف وغير متصرف ؛ فالمتصرف هو الذى لا يلازم الظرفية ، فقد يكون ظرفا منصوبا ، وقد يكون مبتدأ أوفاعلا أومفعولا أومجرورا ، مثل : «جئتُ صباحًا ، وصباحكم مبارك ، وسَعِد صَبَاحُكم ، وفى المكان عمل مستمر» . أماغير المتصرف فيلازم النصب على الظرفية ولا تقترن به «فى» الجارة مثل : «أين ـ متى ـ عِنْدَ ـ لَدَى ـ قَبْل وبعد ، مضافتين ـ شطر ـ نحو» .

* إعرابه وبناؤه :

كلٌّ من ظرفى الزمان والمكان يكون معربا ومبنيا ، والمعرب يكون متصرفا غالبا

(١) الأنعام : ١٢٤ .
(٢) الحاقة : ٧ .
(٣) البقرة : ٩٦ .
(٤) الجن : ٩ .

كما عرفنا ، ومن أسماء الزمان المعربة المتصرفة «حين ـ زمن ـ ساعة ـ أسبوع ـ شهر ـ عام ـ يوم ـ نهار ـ ليل ـ مدة» ، ومن أسماء المكان المعربة المتصرفة : «مكان ـ ميل ـ فرسخ ـ شارع ـ شاطئ» ، ومن أسماء الزمان المبنية : «متى ـ لما ـ بينما ـ الآن ـ أمْسِ ـ إذْ ـ إذا ـ مُذْ ـ منْذُ ـ أيّان ـ قَطّ» ، ومن أسماء المكان المبنية : «حيْثُ ـ حيثما ـ أنّى ـ أين ـ أينما ـ لدى ـ لَدُنْ ـ هنا ـ ثَمّ» .

المعرب مبهم ـ محدود : كلٌّ من الظرفين المعربين المتصرفين إما مبهم ، وإما محدود ، والمبهم ما لا حدَّ له مثل : «زمن ـ مدة ـ سنة ـ حين ـ خلف ـ قُدّام ـ يمينٍ ـ شمال» والمحدود قسمان : مختص وغير مختص ، فالمختص : ما كانت حدوده معينة ، مثل : «يوم الخميس ـ شهر رمضان ـ ساعة الامتحان ـ المسجد الحرام ـ بيت المقدس ـ قلعة صلاح الدين» ، وغير المختص : ما لا تعين حدوده مثل : «يوم ـ شهر ـ ساعة ـ غُدْوة ـ ضَحْوة ـ بُكْرة ـ عَشِيّة ـ مسجد ـ بيت ـ قلعة ـ حانوت» .

الحكم الإعرابي للمبني من الظروف : الظروف المبنية محلها النصب ، مهما تكن حركة بنائها ؛ ضمة في «حيث ومُنْذُ» وفتحة في «أينَ ، الآنَ» وكسرة في «أمْسِ» وسكون في «متى ، ولدى» .

الحكم الإعرابي للمعرب من الظروف : حكم المعرب من ظرف الزمان النصب على الظرفية ، سواء أكان محدودا أم مبهما ، مختصا أم غير مختص مثل: «عاش أعواماً وزماناً ودهراً ، وسَهرَ ليلةً ، وصام شهرَ رمضان» أما ظرف المكان فينصب منه المبهم مثل : «وقف أمام الدار» لأن الأمام لا ينتهى ، وكذلك بقية أسماء الجهات الست وهي : «أمامِ ، خلف ، يمين ، شمال ، فوق ، تحت» وما أشبهها مثل : «دون ـ قُدّام ـ وراءَ ـ حذاء ـ إزاء ـ تلْقاء» فهذه معربة مضافة مفعول فيه ، وقد يحذف ما تضاف إليه فيجوز أن تظل كما هي معربة منصوبة منونة وغير منونة على نية الإضافة ، أو مبنية على الضم مثل : «قبْلُ وبعْدُ» تقول : «حضر محمد قبْلاً ، أو قبل خالد ، أو قَبْلُ» ، قال تعالى : ﴿ **لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** ﴾ [1] بالبناء على الضم ، وكثير من الظروف الأخرى لا يقطع عن الإضافة ، وكذلك ينصب على الظرفية أسماء المكان بشرط الموافقة في اللفظ «قعدت مقعد سعيد» .

(١) الروم : ٤ .

**** الظروف المركبة :**

من الظروف غير المتصرفة الظروف المركبة نحو : «صَبَاح مَسَاء» و«لَيْل نَهَار» و«يَوْم يوم» مثل : «هو يزورنا صباح مساء» أى فى كل صباح ومساء ، وهى مبنية على فتح الجزأين حيث استعمل جوازاً «كخمسة عشر» لتضمنه معنى حرف العطف ، أما العطف فيختلف عن التركيب إذ التركيب يفيد التكرار ، أما العطف فهو يحتمل التكرار وعدمه ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ **قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلاً وَنَهَاراً * فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلاَّ فِرَاراً** ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ **وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً** ﴾(٢) أى كل بكرة وأصيل ، ومن عدم التكرار قولك: «كلمته صباحا ومساء» فهو يحتمل التكرار وعدمه ، أى فى صباح واحد ومساء واحد .

**** طائفة من الظروف : نشرحها فى إيجاز إكمالا للفائدة :**

١ـ الآنَ : اسم لزمن الحال ، وهو الذى يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ما مضى وما هو آتٍ ، وهو مبنى على الفتح وملازم للألف واللام .

٢ـ إذْ : ظرف لما مضى من الزمان غالبًا ، قال تعالى : ﴿ **وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ** ﴾(٣) ، وقال ﴿ **وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً** ﴾(٤) كما تستعمل للمستقبل فى غير الغالب ، قال تعالى : ﴿ **فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ** ﴾(٥) وتأتى للمفاجأة إذا وقعت بعد «بينا أو بينما» تقول : «بينما أنا فى ضيق إذ جاء الفرج» ، وقوله :

*** فبينما العسر إذ دارت مياسير ***

وهى حرف ، ويقال فيها : حرف تعليل ، قال تعالى : ﴿ **وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ** ﴾(٦) وقد تحذف الجملة المضاف إليها «إذْ» ويعوض عنها بالتنوين ، قال تعالى : ﴿ **يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا** ﴾ (٧) .

---

(١) نوح : ٥ ، ٦ .
(٢) الأحزاب : ٤٢ .
(٣) الأنفال : ٢٦ .
(٤) الأعراف : ٨٦ .
(٥) غافر : ٧٠ ، ٧١ .
(٦) الزخرف : ٣٩ .
(٧) الزلزلة : ٤ .

٣ـ إذَا : وهى فى الغالب تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ، ومعنى ذلك أن جملة فعل الشرط فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى متعلقة بالجواب فهو الناصب لمحل «إذا» مثل : «إذا جاء محمد أكرمتك» ، ومن غير الغالب أن تكون للماضى ، قال تعالى : ﴿ **وإذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا** ﴾ (١) ،كما تكون للحال بعد القسم ، قال تعالى : ﴿ **وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ** ﴾ (٢) ، كما تكون لغير الشرط ، قال تعالى : ﴿ **وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ** ﴾ (٣) فلا شرط ولا جواب ولا إضافة لها ، والتقدير : هم يغفرون وقت غضبهم.

وتارة يقال فيها حرف مفاجأة فلا تحتاج إلى جواب ، وتختص بالدخول على الجملة الإسمية على الأصح ، قال تعالى : ﴿ **وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ** ﴾ (٤) فهى مبتدأ ، وبيضاء : خبر ، وإذا حرف للمفاجأة والفاء الداخلة عليها، قال المازنى : «زائدة» وقال الزجاج : للربط كما فى جواب الشرط ، وقد اجتمعت الشرطية والفجائية فى قول الله : ﴿ **ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ** ﴾(٥) فالأولى : شرطية وليتها جملة فعلية ، والثانية : فجائية وليتها جملة اسمية .

٤ـ أَمْسِ : وهو اسم لليوم الذى قبل يومك ، وهو معرفة ، والحجازيون يجعلونه مبنياً على الكسر ، والتميميون يمنعونه من الصرف ، ويعرب اتفاقا إذا أضيف أو نُكِّر أو دخله اللام ، تقول : «ذهب الأمْسُ بما فيه» «فالأمس» فاعل مرفوع ، وإذا اقترن «بأل» العهدية فهو لليوم الماضى المعهودين المتخاطبين ، وليه يومك أم لا ، تقول : «قابَلْتُ محمداً أمْس» أى اليوم الذى قَبْلَ يومك ؛ وتقول: «فعلْت هذا بالأَمْس» لليوم المعهود بينكما ، ومن ذلك قول الله : ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ** ﴾(٦) أى الأَمْسِ الذى ازينت فيه، وليس المقصود التنصيص على اليوم الذى قبل يومك .

---

(١) الجمعة : ١١ .
(٢) النجم : ١ .
(٣) الشورى : ٣٧ .
(٤) الأعراف : ١٠٨ .
(٥) الروم : ٢٥ .
(٦) يونس : ٢٤ .

٥ـ أيَّانَ : ظرف زمان مبهم بمعنى «متى» يختص بالأمور العظام . وفيما يراد تفخيم أمره ، قال تعالى : ﴿ **يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ** ﴾[١] ، وقوله ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا** ﴾[٢] وتختص فى الاستفهام بالمستقبل ، أما «متى» فللماضى والمستقبل ، و«أيان» يوحى لفظها بالاستبطاء كما فى الآيتين .

٦ـ بَيْنَ ، بَيْنَا ، بَيْنَمَا : «بَيْن» تكون ظرفًا للمكان ، قال تعالى : ﴿ **أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا** ﴾[٣] ، وللزمان وذلك بحسب ما تضاف إليه تقول : «بين المغرب والعشاء يفعل الله ما يشاء» وإذا لحقتها الألف أو (ما) أضيفت إلى الجمل ، ولا تكون عند ذاك إلا للزمان ، قال الشاعر :

فَبَيْنَا نَسُوسُ الناسَ والأمْرُ أمْرُنا إذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نتنصف

وقول الآخر :

وبينما المرءُ فى الأحياء مُغْتبطٌ إذَا هُو الرَّمْس تعفُوه الأعاصيرُ

فجملة (نسوس) فعلية ، و«المرء مغتبط» اسمية ، وكلٌّ منهما فى محل جر مضاف إليه .

٧ـ حَيْثُ : ظرف مكان مبنى على الضم ، ولا يستعمل إلا مضافاً إلى الجملة الاسمية أو الفعلية ، قال تعالى : ﴿ **فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا** ﴾[٤]، وتقول : «جلَسْتُ حيْثُ الهواءُ طيبٌ» فجملة «شئتما» فعلية ، وجملة «الهواء طيب» اسمية فى محل جر بإضافة حيث إليهما . وقد تقع مفعولا به ، قال تعالى : ﴿ **اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ** ﴾[٥] فالعامل محذوف والتقدير : يعلم موضع رسالاته ، وليس ظرفا ؛ لأنه يصير التقدير : يعلم فى هذا المكان كذا ، وليس المعنى عليه .

٨ ـ دُونَ : ظرفية تفيد التقريب تقول : «هذا دُونَ ذلك» ، أى أقرب منه ، فلا تتصرف عند الجمهور ، وهو للمكان : «قعد محمدٌ دُونَ خالد» أى فى مكان منخفض عن مكانه ، وتأتى لمعنى الدون الحقير الخسيس . وتكون غير ظرفية

---

(١) القيامة : ٦ .
(٢) الأعراف : ١٨٧ .
(٣) الكهف : ٩٥ .
(٤) الأعراف : ١٩ .
(٥) الأنعام : ١٢٤ .

حينئذ ، يقال : «رجلٌ دُونٌ» أى حقير مسترذل ، كما تأتى اسم فعل آمر مثل : «دُونَكَ الكتابَ» ، أى خذه ، وذلك بإضافتها إلى ضمير المخاطب .

٩ـ رَيْثَما : تعرب «رَيْثَ» ظرف زمان ، وهى مصدر راث يريث : إذا أبطأ ، واستعملت بمعنى الزمان ، وما مصدرية ، ويجوز إضافتها إلى الفعل تقول : «أتيتك رَيْثَ قام محمد» أى قدْر بطء قيام محمد ، كما أن مصدر «ما» مجرور بإضافة «رَيْث» إليه مثل : «انتظرنى رَيْثَما أصلّى» أى رَيْث صلاتى .

١٠ـ سَحَر : ظرف غير متصرف إذا أريد به سحر يوم بعينه ، ومتصرف إذا نكّر أو حلّى بأل . وإذا قصد به التعيين كان ممنوعا من الصرف ، وإن لم يقصد صرف وجر بالكسرة مع «أل» ، قال تعالى : ﴿ **إلاَّ آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ** ﴾ (١) وقال ﴿ **وَبِالأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ** ﴾ (٢) الباء بمعنى «فى» ، و «جاء بالسّحر ، وهرب سحرًا» ، وفى المعيّن تقول : «خرجت يوم الخميس سحرَ » .

١١ـ عِنْد : ظرف مكان فى قولك : «عِنْدك مالٌ» ، وزمان فى قولك : «أقبلتُ عِنْدَ الليل» وهى تفيد أقصى نهايات القرب ، قال تعالى : ﴿ **فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ** ﴾ (٣) فالمظروف حاضر حسًّا ، وقال تعالى : ﴿ **قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ** ﴾ (٤) مظروفها حاضر معنىً ، وقد يكون المظروف قريبًا حسًّا ، قال تعالى : ﴿ **عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ** ﴾ (٥) ، وفى القرب المعنوى قال تعالى : ﴿ **عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ** ﴾ (٦) ، وقوله تعالى : ﴿ **رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ** ﴾ (٧) وهى لا تفارق النصب على الظرفية إلا إلى الجر بمن ، قال تعالى : ﴿ **آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا** ﴾ (٨)

١٢ـ عَوْضُ : ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان غالباً ، وسمى الزمان عوضا لأنه كلما ذهبت منه مُدَّة عوضتها مدة أخرى ، أو لأنه أى الزمان يعوض ما سلف منهم فى زعْمهم الفاسد واعتقادهم الباطل ، وهو ملازم للنَّفْى تقول : «هذا الشئ لا أفعله عَوْض» أى لا يصدر منه فعله فى جميع أزمنة المستقبل ، كما

(١) القمر : ٣٤ .
(٢) الذاريات : ١٨ .
(٣، ٤) النمل : ٤٠ .
(٥) النجم : ١٤ .
(٦) القمر : ٥٥ .
(٧) التحريم : ١١ .
(٨) الكهف : ٦٥ .

تقـول : «لا أكلمه عَوْضُ» وهو مبنى على الضم ، فإن أضَفْتَه أعْرَبْتَـهُ تقول : «لا أفعله عَوْض العائضين» كـما تقول : «دهْر الداهرين» ومن غير الغالب ما ذكره «ابن مالك» فى «التسهيل» من أن «عَوْض» قد ترد للماضى فتكون بمعنى «قَطّ» وأنشد عليه قوله : فَلَم أَرَ عاماً عَوضُ أكثَر هلكًا ، أى عاما قطّ .

١٣ـ غُـدْوةً : ظرف زمان ، ووقته من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، وهو ممنوع من الصرف إذا كـان معنيا تقول : «آتيه يوم الجمعة غدوة» فإن نكرت صرفت تقول : «سير عليه غُدْوةً من الغدوات» .

١٤ـ بُكْـرة : مثل غُدْوةً ، وهى من طلوع الشمس إلى الضحى ، قال تعالى: ﴿ **وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا** ﴾ (١) .

١٥ـ قَـطّ : ظرف لاستغراق الزمن الماضى ، وهو مبنى على الضم تقول : «ما أهملتُ قطُّ» فجاء النفى كـما يأتى شبه النفى : هل فعلته قَطّ ؟ ، واشتقاقه من القط ، أى القطع . فمعنى «ما فعلته قطّ» أى ما فعلته فيما انقطع من عمرى ؛ لأن الماضى منقطع عن الحال والمستقبل ، وبنيت لتضمنها معنى «مـذْ وإلى» إذ المعنى «من أن خلقت أو مذ خلقت إلى الآن» وإذا خففت تعرب اسم فعل بمعنى «يكفى» مثل «قَطْنى» .

١٦ـ لَدُنْ : بمعنى «عنْد» إلا أنه أقـرب مكانا من «عنْد» وأخص منه ، وهو ظرف مبنى وجَرّها بمن أكثر من نصبها ، قال تعالى : ﴿ **لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ** ﴾ ، بسكون النون فى لغـة وكسـرها فى قـراءة أخرى ، وقال تعالى : ﴿ **مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ** ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ **مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ** ﴾ (٣) و«اللَّدن» اللَّـيِّن من كل شئ من عود أو حبل أو خلق ، ولذا وردت فى القرآن فى سبعة عشر موضعا ، كلها فى الرحمة والحنان والخير واللين ونحوه .

١٧ـ لَـدَى : بمعنى «عنْد» تلازم ابتداء الغاية المكانية والزمانية ، وهى ظرف معرب ولا تستعمل مجرورة «بمن» ، وإذا أضيفت إلى الضمير قلبت ألفها ياء ، قال تعالى : ﴿ **وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ** ﴾ (٤) .

---

(١) مريم : ٦٢ .
(٢) هود : ١ .
(٣) النمل : ٦ .
(٤) ق : ٣٥ .

١٨ـ مَـعَ : اسم لمكان الاجتماع أو وقته مثل : «محمد مع عليّ ، وجئت مع العصر» وهى ظرف ، وإذا نوّن كان اسما بمعنى «جميعا» ويعرب حالا : «جئنا معًا» أى جميعا .

١٩ـ وسط : بسكون السين ؛ ظرف بمعنى «بين» «جَلَسْتُ وسْطَ القوم» أما «وسَط» بفتح السين فهو اسم تقول : «ضربت وسطه» ، وتقول : «وسَط رأسك صلب» ؛ لأنه هنا اسم لا ظرف .

**** المفعول له :**

المفعول له ، أو لأجله (مصطلح بصرى) : وهو عندهم ما أفاد تعليلا من المصادر . قال تعالى : **﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾**(١) «فحذَرَ» مفعول له ، وقال تعالى : **﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾** (٢) «فخوفًا وطمعًا» مفعول لأجله ، أى بالإخافة والإطماع ، ويحدد النحاة للمفعول له الشروط التالية :

(أ) أن يكون مصدرا .

(ب) أن يكون مذكورا للتعليل .

(جـ) أن يشارك الحدث في الزمن وفي الفاعل .

(د) أن يكون قلبيا .

فإن فقد شرطا من هذه الشروط جُرَّ بحرف التعليل ، فمثال ما فقد المصدرية: «سافرْتُ للمال» فالمال ليس مصدرا ، ومثال ما فقد الاتحاد مع عامله قولك : «جئتك اليوم للإكرام غداً» ، وما فقد الاتحاد مع الفاعل قولك : «حضر محمد لإكرام خالد له» . ويرى البعض أنه لا يشترط فيه إلا المصدرية المفيدة للتعليل ، ولم يشترط سيبويه ولا أحد من المتقدمين الاتحاد فى الفعل والفاعل وكونه قلبيا ، واستدلوا بقول الله فى الآية السابقة (خَوْفًا وطمعًا)ففاعل الإراءة هو الله ، والخوف والطمع من الخلق ، و وأوّلها الآخرون كما وضحت سابقا بالإخافة والإطماع . وقوله تعالى : **﴿وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ * من قَبْلُ هُدًى**

(١) البقرة : ١٩ .

(٢) الرعد : ١٢ .

لِّلنَّاسِ﴾[1] فهداية الناس ليست مقارنة لوقت الإنزال ، وإنما هى بعده ، والبعض يعرب «هدى» حال من الإنجيل أو منهما ، ولم يثنّ لأنه مصدر . وفى عدم اشتراط كونه قلبيا قال تعالى : ﴿وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾ [2] فالافتراء ليس قلبيا ، وقوله تعالى : ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا﴾ [3] وقوله ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلاً﴾ [4] وقوله ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَماً آمِناً يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [5] وقال ﴿مَّا زَادَهُمْ إِلاَّ نُفُوراً * اسْتِكْبَاراً فِي الأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾[6] «فَبَغْيًا وجَدَلا ورزقاً واستكباراً» كلها من المفعول لأجله، وهى ليست قلبية . أما إذا كان المفعول لأجله مصدرا مؤولا فلا يشترط فيه شئ من ذلك ، قال تعالى : ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾ [7] «فأن صدوكم» مصدر مفعول لأجله ، والتقدير : «لأن صدوكم» والفاعل مختلف . وقوله تعالى : ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ * أَن جَاءَهُ الأَعْمَىٰ﴾ [8] أى لأنه جاءه ، وقال : ﴿وَأَلْقَىٰ فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [9] ففاعل الإلقاء هو الله وفاعل المَيْد هى الأرض ، والميد ليس قلبيا ، والزمن مختلف ، فخلق الجبال قبل خلق البشر .

*** أحوال المفعول لأجله وحكم كل حالة : له ثلاثة أحوال :**

١ـ أن يكون مجرداً من الألف واللام والإضافة .

٢ـ أن يكون مضافاً .

٣ـ أن يكون محلي بأل .

وفى الأحول الثلاثة يجوز النصب والجر ، لكن المجرد يكثر فيه النصب تقول: «ذهبت إلى المعهد طلباً للعلم» والأكثر فى المحلّى بأل الجر مثل : «أجلس بين الأصدقاء للصلح» ، والمضاف يجوز فيه النصب والجر على السواء مثل: «تصدّق ابتغاء الثواب ، ولابتغاء الثواب» . والمجرور لا يسمى «مفعولا له» اصطلاحا ؛ لأن

(١) آل عمران : ٣ ، ٤ .
(٢) الأنعام : ١٤٠ .
(٣) يونس : ٩٠ .
(٤) الزخرف : ٥٨ .
(٥) القصص : ٥٧ .
(٦) فاطر : ٤٢ ، ٤٣ .
(٧) المائدة : ٢ .
(٨) عبس : ١ ، ٢ .
(٩) لقمان : ١٠ .

المفعول له فى الاصطلاح هو المنصوب ، وإن كان الجر هو الأصل عند النحاة ؛ لأنه بحرف التعليل وحرف الجر نص فى التعليل ، والعلة مع النصب محدودة ، لكنها أوسع مع ذكر حرف الجر .

**** المفعول معه :**

المفعول معه عند النحاة : « اسم فضلة بعد «واو» أُريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه » مثل : «سِرتُ والنيلَ» ، ومثل : «أنا سائر والنيلَ» . وقد ورد المفعول معه مع غير الفعل وما فيه معنى الفعل وحروفه مثل : «مالك وخالداً ؟ وكيف أنت والنحوَ ؟ ما أنت وسعيداً ؟» وفى المثل المشهور : «كيف أنت وقصعةً من ثريد ؟» وقد خرَّج النحاة هذه الأمثلة ، فجعلوا المفعول معه فيها منصوبا بفعل محذوف مشتق من لفظ الكون ، والتقدير : ما تكون وخالدا والنحو وسعيدا وقصعة ؟ ، ويجوز بما يصلح الكلام معه مثل : ما تصنع والنحوَ ؟ ويرى صاحب «معانى النحو» أنه لا داعى للتقديرات وأنه اسم فضلة تال لواو المصاحبة .

وإذا كانت الواو بمعنى «مع» فهل من فرق بين «سِرْت ومحمداً ، وسِرْتُ مع محمدٍ ؟ نعم هناك فارق وهو أن «مع» مكان أو زمان ، أما الواو فهى حرف يفيد المصاحبة والاقتراب وليست مكاناً ولا زماناً ؛ ولذا لا تصلح الواو فى قول الله : ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ﴾ (١) لأنه لو قال : «والأبرار» لكان المعنى أنهم يتوفون فى وقت واحد ، وليس هذا المقصود .

المعية والعطف : يذهب النحاة إلي أن العطف أرجح من المعية إذا أمكن بلا ضعف ، مثل : «جاء محمد وخالد» ، وإذا ضعف العطف رجح النصب على المعية مثل : «جئتُ وخالداً» ، وإذا امتنع العطف وجبت المعية مثل : «قام محمد وطلوعَ الشمس» ، وإذا تعين العطف امتنعت المعية مثل : «اشترك محمد وأحمد» وجواز الأمرين على السواء مثل : «ما صنعْتَ أنت وأباك» وامتناع الأمرين فى قوله : «علَفْتها تبْناً وماءً بارداً» لأن الماء لا يشارك التبن فى العلف، والمعية ممتنعة لانتفاء المصاحبة للأول فلابدَّ من تقدم أحدهما ، وعلى هذا فيقدر فعل يعطف

(١) آل عمران : ١٩٣ .

على«علفتها» والتقدير : علفتها تبنا وسقيتها ماء ، وكقوله تعالى : ﴿ **فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ** ﴾ (١) فلا يجوز العطف ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ، ولا يصح أن يقال : أجمعت شركائى . وإنما يقال : أجمعت أمرى وجمعت شركائى ، والتقدير والله أعلم «فأجمعوا أمركم مع شركائكم» . أو منصوب بفعل يليق تقديره : «فأجمعوا أمركم . واجمعوا شركاءكم» .

مع كتاب «تجديد النحو» : يقول مؤلف الكتاب : إن ابن هشام والنحاة يجعل للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات . بعد أن عرف ابن هشام المفعول معه بأنه اسم فضلة تال لواو بمعنى «مع» تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه وبعد أن ذكر الحالات وأمثلتها قال المؤلف :ـ وإنما دفع النحاة إلى أن يأتوا بالأمثلة الأربعة مع المفعول معه أنهم قالوا : إنه اسم يتلو واوا بمعنى «مع» فجاءوا بجميع الأحوال التى يمكن أن تكون فيها الواو بمعنى «مع» لمجرد الوهم والافتراض ، ولو عرَّفوا المفعول معه تعريفا دقيقا ما اضطربوا هذا الاضطراب ، وأخصر من تعريفهم وأدق أن يقال فى تعريفه : المفعول معه : اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى «مع» . وبذلك يتعين الباب وتصبح صورته فى غاية الوضوح ولا تعود تختلط أبداً بمثل : «اشترك محمدٌ وعلىٌّ ، أو جاء خالدٌ وسعيد» وقد عرض هذا الرأى على مجمع اللغة العربية فأقر هذا التعريف وهو : «المفعول معه اسم منصوب تال لواو بمعنى «مع» لا يشترك مع ما قبل الواو فى معنى العامل» (٢) .

**** الحال :**

هو الوصف الفضْلة المنتصب للدلالة على هيئة أو لتوكيد . فما يدل على الهيئة مثل : «رجع خالدٌ منتصرا» ، وما لتوكيد كقول الله ﴿ **وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ** ﴾ (٣) فمعنى «مدبرين» مستفاد من وَلَّيْتُم ، فالحال قسمان : مبينة للهيئة ، وهى المؤسسة ؛ لأنها تؤسس معنى جديدا يستفاد بذكرها ، وحال مؤكدة ، وهى التى يستفاد معناها مما قبلها ، وكلامنا على الأولى .

---

(١) يونس : ٧١ .

(٢) انظر مجموعة القرارات العلمية [٢٩٧] .

(٣) التوبة : ٢٥ .

* **أقسام الحال من حيث الزمن** : النحاة يقسمونها ثلاثة أقسام :

١ـ الحال المقارنة : وهى التى يقارن زمنها زمن عاملها ، وهى الغالبة مثل : «أقْبل أخُوك ضاحكا» .

٢ـ الحال المقدرة : وهى المستقبلة ويكون وقوعها بعد زمن عاملها ، كقوله تعالى : ﴿ **لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ** ﴾ (١) فمحلقين ومقصرين : حال مستقبلة ؛ لأن الحلق والتقصير بعد الدخول وليسا مقارنين له .

٣ـ الحال المحكية : وهى الماضية مثل : «جاء محمدٌ أمْسِ راكبًا» وأنكرها بعض النحاة ؛ لأن الركوب مقارن للمجيء فهى مقارنة لعاملها .

** المنتقلة واللازمة :

الأصل فى الحال أن تكون منتقلة ، أى لا تلازم صاحبها مثل : «جاء المعلم غاضباً» فالغضب يتحول ، وقد تكون ملازمة لا تنفك عن صاحبها ، وذلك فى مواطن يذكرها النحاة ، منها :

١ـ أن يكون عاملها مشعراً بالحدوث ، قال تعالى : ﴿ **وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا** ﴾(٢) فالضعف لا ينفك عن الإنسان ، وقوله ﴿ **إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ** ﴾(٣) فأنثى : حال لازمة ، والأمر يعود إلى المعنى .

٢ـ أن تكون مؤكدة بأنواعها ، قال تعالى : ﴿ **وَلَّىٰ مُدْبِرًا** ﴾ (٤) والملازمة هنا للعامل ، فهو مدبر مادام مولّـياً . وقوله ﴿ **لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا** ﴾ (٥) فجميعا حال مؤكدة لصاحبها .

٣ـ فى أمثلة مسموعة لا ضابط لها ،كقوله تعالى : ﴿ **قَائِمًا بِالْقِسْطِ** ﴾ (٦) فقيام الله بالقسط لاينفك أبداً ، وقوله : ﴿ **وَهَٰذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا** ﴾ (٧) ، وقوله ﴿ **أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا** ﴾ (٨) ، وقوله : ﴿ **أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ**

(١) الفتح : ٢٧ .
(٢) النساء : ٢٨ .
(٣) آل عمران : ٣٦ .
(٤) النمل : ١٠ .
(٥) يونس : ٩٩ .
(٦) آل عمران : ١٨ .
(٧) الأنعام : ١٢٦ .
(٨) الأنعام : ١١٤ .

مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (١) ، وقوله : ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ (٢) فمستقيماً ومفصلاً ومصدقاً وخالدا ملازمة والمرد للمعنى.

**** الحال الجامدة :**

الأصل فى الحال أن تكون وصفاً ، والمراد بالوصف اسم الفاعل والمفعول والمبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل ، وقد تكون اسما جامداً ، وذلك فى مواضع منها :

١ـ أن تكون الحال دالة على سعر مثل : «اشتريتُ الدار ذراعًا بدينار» ، أى مسعرا كل ذراع .

٢ـ أن تكون دالة على تقسيط مثل : «دفعْتُ الزكاة ديناراً عن كل أربعين دينار» .

٣ـ الحال الدالة على تفاعل : «بعتهُ يداً بيد» ، أى مناجزة .

٤ـ أن تدل على تشبيه مثل : «بَدَتْ قمراً» ، أى مشبهة .

٥ـ الحال الموطئة ، وهى الموصوفة ، ومعتمد الكلام على الصفة بعدها ، قال تعالى : ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ (٣) فسويا : حال من الفاعل فى تَمثَّل .

٦ـ الحال الدالة على ترتيب مثل : «ادخلوا رجلاً رجلاً» فرجلا حال والثانية حال ، وقال الزجاج : إن الثانى توكيد ، وذهب البعض إلى العطف بتقدير الفاء أو ثم ، والمختار الأول بأنهما حالين ، وقيل : مجموع الكلمتين حال واحدة ، أى مرتبين .

**** تنكير صاحب الحال :**

ذهب جمهور النحاة إلى أن صاحب الحال يكون معرفة ، ولا يأتى نكرة إلا بمسوِّغ ، ومن المسوغات ما يلى :

---

(١) آل عمران : ٣٩ .
(٢) النساء : ٩٣.
(٣) مريم : ١٧ .

١ـ تقديم الحال على صاحبها النكرة مثل : «أقبل حافظاً رجلٌ» فأصل الكلام «أقبل رجل حافظ» فحافظ : نعت، ثم قدم النعت على المنعوت فأصبح حالا ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم النعت على المنعوت ، فتقدم الحال يؤمن التباس الحال بالصفة .

٢ـ أن يكون مسبوقا بنفى أو شبهه مثل : ما أقبل طالب مقصراً . وهل جاءنى طالب مقصراً ؟

٣ـ أن تخصص النكرة بإضافة أو وصف مثل : «قدم طفلٌ صغيرٌ باكياً» . وقوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾ (١) .

** تقديم الحال :

الأصل أن يأتى الفعل ثم صاحب الحال ، ثم الحال ، تقول : «حضر محمدٌ ماشيًا» فإذا كان السامع يهمه مَشْى محمد لمرض أقعده قلت : «حضر ماشياً محمد» فإن كان السامع يظن أنه حضر راكبا أزلْتَ الوهم بتقديم الحال على فعلها فقلت : «ماشياً حضر محمد» .

وهذا شأن التقديم عموما يكون لغرض كتخصيص أو تهويل أو تفاؤل أو تعجب أو غير ذلك . أما إذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف جر أصلى فجمهور النحاة لا يجيزون التقديم : «مررتُ بهند جالسةً» فلا تقول : «مررت جالسةً بهند» وذهب الآخرون إلى جوازه ، ومنهم ابن مالك ؛ لورود السماع .

** وقوع المصدر حالا :

قد يقع المصدر حالاً وقد استعملت العرب ذلك كثيراً ، قال تعالى : ﴿ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ (٢) أى طائعا وكارهًا ، وقوله تعالى : ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا ﴾ (٣) أى كارهةً ، وذهب المبرد إلى أنه مفعول مطلق عامله فعل من لفظه والجملة حال ، ويرى الكوفيون أنه مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو نفس الفعل المتقدم فى الكلام .

---

(١) فصلت : ١٠ .
(٢) آل عمران : ٨٣ .
(٣) الأحقاف : ١٥ .

وقد أجاز مجمع اللغة العربية وقوع المصدر حالا ، وجواز القياس على ما سمع منه مطلقا اتباعا لمن رأى ذلك من العلماء القدامى [1] .

* **الحال الجملة** : تقع الحال جملة كما تقع مفرداً ، تقول : «أقبل أخُوك يضحك ، وأقبل أخُوك وهو يضحك» فالأولى جملة فعلية هى : «يضحك» والثانية اسمية : «هو يضحك» وهى خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب ، فلا يصح مجيء الإنشائية حالا مثل : «أقبل محمدٌ وهل هو ناجح؟» على أنها حال ، كما لا يصح أن تكون مصدرة بدليل استقبال مثل : «حضر محمد سيكتب» على أنها حال . ولا بُدَّ من رابطَ لجملة الحال ، فإما أن يكون الرابط ضميرا أو واو الحال أو هما معا ، والمصدرة بمضارع مثبت لا تقترن بالواو، بل بالضمير مثل : «جاء محمد يضحك» أما الاسمية والفعلية غير المصدرة بالمضارع السابق فتقترن بالواو وَحْدَها أو بالضمير وَحْدَه أو بهما معا : «حضر محمدٌ وخالد ناجح، وجاء محمد يدُه على رأسه ، وجاء محمد ويده على رأسه» .

* **الحال المؤكدة** : تنقسم إلى ثلاثة أقسام هى :

١ـ المؤكدة لعاملها : وهى التى تكون بمعنى عاملها سواء خالفته فى اللفظ أم وافقته ، قال تعالى : ﴿ **وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾ [2] لأن العثى هو الفساد ، وقال ﴿ **وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً** ﴾ [3] .

٢ـ المؤكدة لصاحبها : قال تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً** ﴾ [4] فكافة : حال مؤكدة للضمير فى ادخلوا ، وقوله ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا** ﴾ [5] فجميعاً حال لمنْ .

٣ـ الحال المؤكدة لمضمون الجملة : وهى التى يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها مثل : «هو المتنبى شاعراً ، وهو حاتم جواداً» فكل منهما مشهور معروف ، بالشعر للمتنبى وبالجود لحاتم .

---

(١) راجع فى أصول اللغة [١٦٦/٢] .
(٢) الأعراف : ٧٤ .
(٣) النساء : ٧٩ .
(٤) البقرة : ٢٠٨ .
(٥) يونس : ٩٩ .

قرار مجمع اللغة العربية فى تعريف الحال :

درست لجنة الأصول «الحال» ولاحظت أن ابن هشام عرفه بقوله : «وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة» . ويرى د/ شوقى أن هذا الضابط غامض ؛ ولهذا شرحه ابن هشام بقوله : «خرج بذكر الوصف المفعول المطلق نحو : «القهقرى» فى «رجعت القهقرى» وبذكر الفضلة الخبر فى نحو : «زيد ضاحك» . وبالباقى التمييز فى نحو : «لله دَرّه فارساً» ، والنعت فى نحو : «جاءنى رجل راكب» وهذا مؤداه أن ضابط الحال هو : «اسم ليس مفعولاً مطلقاً ولا خبراً ولا تمييزاً ولا نعتاً» . وفى ذكر هذا للطلاب إعنات وتكليف بما لا يفهمونه . ويرى أن يكون ضابط الحال هو :

«الحال وصف مؤقت نكرة منصوب» وبهذا التعريف يخرج الخبر كما يخرج النعْت لأنه صفة لازمة ، ولا علاقة بين الحال بهذه الصورة والمفعول المطلق والتمييز ، فنحتاج إلى إضافة كلمات فى تعريفه أو ضابطة تخرجهما ، وبذلك يتعين الحال فى نفوس الناشئة ، فهو صفة مؤقتة بزمن معين كما فى مثل: «قابلته راجعاً من رحلته ، ولقيته مسروراً» .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

« الحال وصف مؤقت نكرة منصوب » .

عرض القرار على المجلس فى (د / ٤٥ ج / ٢٨) فاقترح الأستاذ عباس حسن أن يضاف إليه فى آخره «لبيان هيئة صاحبه» فوافق المجلس على القرار بعد الإضافة المقترحة ، ثم عرض على المؤتمر فأقر ما انتهى إليه المجلس بالصيغة التالية وهى : «الحال وصف مؤقت نكرة منصوب لبيان هيئة صاحبه» [١] .

**** *التمييز* :**

حقيقته : هو عند النحاة : اسم نكرة متضمن معنى «من» لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة . وذهب قسم من النحاة إلى جواز تعريفه واستشهدوا بقول الشاعر :

---

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية [٢٩٨] .

* صَدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ يا قيْسُ عن عَمْرو *

والجمهور من النحاة على أن «أل» زائدة فى كلمة «النفس» ؛ لأن التنكير هو الأصل فى التمييز ، والتمييز على تقدير «من» البيانية وهو يزيل الإبهام عن الذات أو النسبة ، أما الحال فهو لبيان الهيئة تقول : «عندى رِطْل عسلاً» فقد أزالت كلمة «عسل» الإبهام عن المقدار قبله وهو على معنى «عندى رطلٌ من عسل» ، وتقول : «أقبل محمدٌ مكتئباً» فقد بينت كلمة «مكتئبا» هيئة محمد.

** ما يحتمل الحالية والتمييز :

جاء فى المغنى [1] : ما يحتمل الحالية والتمييز ، من ذلك : «كَرُم زيدٌ ضيفاً» إن قدرت أن الضيف غير «زيد» فهو تمييز محول عن الفاعل ، يمتنع أن تدخل عليه «مِنْ» ، وإن قُدِّر نفسه احتمل الحال والتمييز ، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال «مِنْ» ، ومثل ذلك «لله دَرُّه فارسًا ، وكفى محمدٌ شجاعًا» فإن الأكثرين قالوا : «فارسًا وشجاعا» تمييز ، وقال بعضهم : حال، ورجح الأول . ومثل ذلك ما ذكره ابن هشام [2] فى المنصوب بعد «حَبَّذا» قال : «واختلف فى المنصوب بعد «حبذا» فقال الأخفش والفارسى والرَّبَعى : حال مطلقاً ، وأبو عمرو بن العلاء : تمييز مطلقاً ، وقيل : الجامد تمييز ، والمشتق حال ، وقيل : الجامد تمييز ، والمشتق إن أريد تقييد المدح به فحال ، كقوله :

* يا حبَّذَا المَال مَبْذُولا بلا سَرَف *

والحق أن المعنى هو الذى يحدد ، فإذا قلت : «حبَّذا هندٌ صامتةً ولا حبذا هندٌ متكلمة» فإنك تريد بذلك مدحها ، فتكون صامتة ومتكلمة حال ، وكذا «حبَّذَا أخوك راكباً» إذا أردت مدحه فى حال الركوب ، فإن قصدت «حبَّذَا أخوك من راكِب» ، أى هو راكب حسن ، كان تمييزا ، وتقول : «هو أحسنهم كاتباً» وتعنى أحد معنيين : فهو إما أن يكون هو أحسنهم إذا كتب، أى فى حال الكتابة فتكون حالا ، وإما أن يكون المعنى: أن كاتبه أحسن من كاتبهم فيكون تمييزا ، فإن أردت الهيئة كانت حالا ، وإن أردت المعنى الآخر كانت تمييزاً .

---

(١) مغنى اللبيب [٥٦٣/٢] .
(٢) مغنى اللبيب [٤٦٣/٢] .

**** نوعا التمييز :**

التمييز قسمان : مُبيِّن إبهام ذات ، ومُبيِّن إبهام نسبة .

فالمبين إبهام ذات : هو الواقع بعد المقادير وشبهها ، وبعد الأعداد ، وبعد ما هو فرع له . والمقادير هى : الوزن والمساحة والكيل ، تقول : «اشتريتُ رطْلاً عسلاً ، وزرعتُ فداناً شعيراً ، واشتريتُ لتراً نفطاً» وشبه المقدار ما ليس له مقدار معين معلوم مثل : «قد صببتُ عليه ذنوباً من ماء ، واشتريتُ نَحْيًا سمناً» .

وأما العدد فليس مقداراً عند كثير من النحاة ؛ وذلك لأن المقادير تقع تمييزا له مثل: «اشتريتُ اثْنَىْ عشر جرامًا ذهبًا ، وبعتُ أحَدَ عشر لتْراً نفطاً» فالوزن والكيل وقعا تمييزاً للعدد وماهو فرع له ، مثل : «اشتريتُ خاتماً ذهباً» فالخاتم فرع من الذهب ، والذهب أصل له ، وسيبويه يعرب «ذهبا» حالا ؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وشبهها .

والمبين إبهام نسبة : هو ما يبين إجمال نسبة شئ إلى شئ مثل : «حَسُن محمدٌ خلقًا ، والفضة أنْقى بياضًا» فخلقا يبين نسبة الحسن إلى محمد ، وكذلك نقاء الفضة ، وأكثر ما يكون تمييز النسبة محولا عن فاعل أو مفعول ، وقيل : عن غيرهما ، والغرض من التحويل الاتساع والشمول والمبالغة ، كقوله تعالى : ﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا** ﴾ (١) وقولك : «فاحت الحديقةُ عطراً» أصله : «اشتعل شيبُ الرأس ، وفاح عطر الحديقة» ومعنى (اشتعل الرأس شيبا) أن الرأس قد امتلأ بالشيب ، أما اشتعل شيب الرأس ، فمعناه أن هناك شيبا فى الرأس متفرقا اشتعل ، ومثل ذلك «فاحت الحديقةُ عطرًا» معناه أن الحديقة امتلأت عطرا ، أما : «فاح عطرُ الحديقة» فمعناه أن عطرا في الحديقة فاح ، ومثل ذلك قول الله : ﴿ **وَفَجَّرنَا الأَرْضَ عُيُونًا** ﴾ (٢) ففيه شمول أفاد أن الأرض قد كانت صارت عيونا كلها ، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها ، ولو قال : «وفجرنا عيون الأرض» لم يفد ذلك ولم يدل عليه ، ولفهم أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة فى الأرض وتبجس من أماكن منها (٣) .

(١) مريم : ٤ . (٢) القمر : ١٢ .

(٣) الكشاف للزمخشرى [١٨٣/٣] .

** التمييز بعد اسم التفضيل :

إن التمييز بعد اسم التفضيل إن كان فاعلا فى المعنى تعين نصبه ، وعلامته أن يصلح فاعلا عند جعل أفعل التفضيل فعلا له ، وعلامة أخرى وهى ألا يكون المفضل بعضا من التمييز ، فإن كان بعضا لم يكن فاعلا فى المعنى ، والمقصود بالبعض هنا «النوع أو الجنس» مثل : «محمد أوسع داراً» فليست الدار فيه بعضا من محمد ، أما ماليس فاعلا فى المعنى مثل : «محمد أكرم رجلٍ» فلا يصح «محمد كرم رجله» كما أن التمييز بعض من المفضل وليس مغايرا له ، ولذا وجب جرُّه بالإضافة ، فإن كان اسم التفضيل مضافا إلى غير التمييز وجب نَصْبُ التمييز ، مثل : «محمدٌ أكرمُ الناس رجلاً» ومعنى النصب يختلف عن معنى الجر ، فالنصب على إرادة التفضيل المقارن «بمن» بخلاف الجر ، والنصب يحتمل الحال والتمييز بخلاف الجر ، والنصب يدل على أن المنصوب فاعل فى المعنى بخلاف الجر ، والنصب يدل على أن التمييز مغاير للمفضل بخلاف الجر ، قال تعالى : ﴿ **قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ** ﴾ (١) الله خير حافظاً منكم ؛ لأنهم لم يستطيعوا حفظ يوسف فلعلهم لا يستطيعون حفظ أخيهم الآخر ، ولا يتأتى هذا مع الجر فى «حافظا» إذ لا يراد به المقارنة «بمن» والنصب يدل عل الفاعلية وأنه مغاير للمفضل ، أى أن الحافظ الذى يجعله الله خيرا منكم ، وهم الحفظة، وهذا المعنى لا يتأتى مع الجر ، و«حافظا» يحتمل أن تكون حالا . وهذا لا يتأتى مع الجر .

** تمييز العدد :

من ثلاثة إلى عشرة يكون جمعاً مجروراً بالإضافة ، قال تعالى: ﴿ **سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا** ﴾ (٢) وقد يكون المعدود تابعا على أنه بدل أو عطف بيان مثل : «أقبل خمسة رجالٌ وثمانيةٌ أطفالٌ» . فرجال وأطفال تابعان ، وقد يأتى منصوباً على الحالية أو التمييز مثل : «أقبل خمسةٌ رجالاً» كما تقول : «وأقبل أربعة راكبين ، وأقبل سبعةٌ صغاراً» .

---

(١) يوسف : ٦٤ .

(٢) الحاقة : ٧ .

وتمييز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين يكون مفرداً منصوباً ، قال تعالى : ﴿ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ (١) وقوله ﴿ لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ (٢) «فعينا ونعجة» تمييز .

وتمييز المائة والألف يكون مفرداً مجروراً بالإضافة ، قال تعالى : ﴿ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ (٤) وقد يكون تابعًا على البدلية مثل : «أقبل مائة رجال» أو منصوبا على الحال مثل : «أقبل مائة فرسانًا ، ومائة مشاةً» أى فى حال ركوب الخيل وفى حال المشى ، كما تقول : «أقبل ألف راكبين» أى فى حال الركوب .

تمييز كنايات العدد (كم ـ كأيِّن ـ كذا) :

كم الاستفهامية : يسأل بها عن كمية الشئ ، وتمييزها يكون مفرداً منصوباً مثل : «كَمْ رجلاً عندك ، وكم درهماً لك» وكم الخبرية تكون بمعنى كثير ، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ، وهى تحتمل الصدق والكذب بخلاف الاستفهامية ، وتمييزها يكون مفرداً مجروراً أو جمعاً مجروراً «كم رجلٍ أكرمت ، وكم رجالٍ أكرمت» والإفراد أكثر استعمالا وأبلغ فى المعنى من الجمع ؛ لأن المفرد يقع تمييزا للمائة والألف ، أما الجمع فمن ثلاثة إلى العشرة ، وإن فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان «بمن» حتى لا يحدث التباس بين المميز ومفعول الفعل المتعدى ، قال تعالى : ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ (٥) وقوله : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ ﴾ (٦) .

وكأين : مركبة من كاف التشبيه و«أى» الاستفهامية المنونة ثم حصل لهما بالتركيب معنى ثالث لم يكن فى حال الإفراد . وقيل : هى اسم بسيط غير مركب ، ولذا تلاعب العرب بها فى اللغات فتقول : كأين وكائن وكأى وغير ذلك ، وهى تفيد التكثير مثل «كم» الخبرية ، وتمييزها مفرد ، ولم ترد فى القرآن إلا مع «من» ، قال تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ (٧) ، وقال:

---

(١) البقرة : ٦٠ .
(٢) ص : ٢٣ .
(٣) البقرة : ٢٥٩ .
(٤) العنكبوت : ١٤ .
(٥) الدخان : ٢٥ .
(٦) القصص : ٥٨ .
(٧) آل عمران : ١٤٦ .

﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ﴾ (١) ، و«كأين» يجوز أن يكون فى موضع نصب بما دلَّ عليه أهلكناها ، وأن يكون فى موضع رفع بالابتداء .

وكذا : مركبة من كاف التشبيه و«ذا» اسم الإشارة ، غير أنه انخلع منها معنى الإشارة ومن الكاف التشبيه وأصبحت كناية عن عدد ما . قال سيبويه : وذلك قولك : له علىَّ كذا وكذا درهمًا» وتمييزها يجب نصبه ، فلا يصح جرُّه اتفاقا عند الجمهور ، وقد يكنى بها عن غير عدد ، كما جاء فى الحديث: «أنه يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا ؟ فعلت فيه كذا وكذا» . وقد تبقى على المعنى الأصلى للكاف وذا مثل : «رأيت محمداً كريماً ، ورأيتُ خالداً كذا» وتدخل عليها «ها» التنبيه ، قال تعالى : ﴿ أَهَكَذَا عَرْشُكِ ﴾ (٢) وتعرب على حسب العوامل ، تقول : «اشتريْت كذا رطلاً» فالفعل يطلب مفعولا هنا .

ويغلب تكريرها مع العطف مثل : «تبرعْتُ للمساكين بكذا وكذا دينارا» .

مع كتاب «تجديد النحو» : نسق المؤلف باب «التمييز» تنسيقاً جديداً ترتب عليه حذف ستة أبواب من النحو هى : الصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وفعل التعجب ، وأفعال المدح والذم ، وكنايات العدد ، والاختصاص ، حيث قال : «من المعروف أن النحاة يقسمون التمييز إلى تمييز المقادير ؛ كَيْلاً ووَزْناً ومساحة ، مثل : «قدح تمراً ورطْل تفاحا وفدان أرضا» وتمييز النسبة ، وكانوا يدخلون فيه صيغ التمييز بعد الفعل اللازم فى مثل : «حسن محمد خلقًا» يقولون : أصل الجملة «حسن خلق محمد» فحولت كلمة «خلق» من الفاعل إلى التمييز ، وبعد الصفة المشبهة فى مثل : «محمد رقيق حسًا» فأصل الجملة «محمد حسُّه رقيق» وكأن التمييز محول عن مبتدأ ، ويقولون : إنه قد يحول عن مفعول به مثل قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾ (٣) أى فجَّرْنا عيون الأرض ، وأولى من ذلك وأوضح أن تعرب «عيونا» فى مثل هذه الجملة «بدلا» ؛ ولذلك أخرج الكتاب هذه الصيغة من باب التمييز وضمها إلى باب «البدل» . وفى هذا التنسيق الجديد لباب التمييز ذكرت صيغة اسم التفضيل فى مثل : «العلم أهمُّ من المال ثروةً» . وللنحاة فى

---

(١) الحج : ٤٥ .
(٢) النمل : ٤٢ .
(٣) القمر : ١٢ .

ذلك تأويل أو تقدير بعيد ، يقولون : أصل التعبير : «ثروة العلم أهم من ثروة المال» فالتمييز محول عن مبتدأ . وكل هذه التقديرات ألغيت ووضع مكانها أن التمييز يأتى بعد فعل لازم ، وبعد صفة مشبهة ، وبعد اسم تفضيل ، وبذلك اتضحت مواقع التمييز ولم تعد هناك حاجة فى الكتاب لإعراب الصفة المشبهة ، وثان لإعراب اسم التفضيل ، وبالمثل عرضت فى باب التمييز مجيئه بعد فعل التعجب فى مثل : «ما أجمل الطبيعة منظراً» وأعربت تلك الصيغة ، وله صيغة أخرى هى : «أجمِلْ بالطبيعة» وقد جعلتها فعل أمر متابعا بذلك الكوفيين . وبذلك لم تعد هناك حاجة لفتح باب خاص بالتعجب فى الكتاب . وعرضت صيغ أفعال المدح والذم وصور التمييز معها وأعربت ما يسميه النحاة باسم المخصوص بالمدح والذم ، وهو «زيد» فى مثل : «نعْم الصديق زيد شاعرا» بدلا من الصديق ،كما أعربه قديما إمام من أئمة النحاة هو «ابن كيسان» ، وبذلك لم تعد هناك حاجة فى الكتاب لفتح باب خاص بصيغ المدح والذم ، إذ وضحت صيغها تماما . وعرضت فى باب التمييز «صيغ كنايات العدد» مع ما يليها من تمييز موضحا إعرابه مع «كم» و «كأين» فلا حاجة إلى باب لهما ، وضممت إلى الصيغ السابقة فى التمييز صيغة «الاختصاص» فى مثل : «نحن معاشرَ الأنبياء لانورث ونحن المصريين أوفياء» وواضح أن «معاشر ، والمصريين» بيان وتفسير للضمير نحن، وإعرابهما لذلك تمييزا أدق وأوضح من إعرابهما مفعولابه لفعل محذوف تقديره «أعنى أو أخص» كما يقول النحاة ، وكل ما قد يلاحظ أن تمييز هذه الصيغة معرفة ، ولا ضيرَ فى ذلك ، إذ أجاز الكوفيون من قديم أن يكون التمييز معرفة . وواضح من هذا العرض للتنسيق الجديد إلغاء استقلال الأبواب الستة .

قرار مجمع اللغة العربية فى باب التمييز :

يفرد النحاة باباً مستقلاً للتمييز يتحدثون فيه عن نوعين منه : الأول تمييز المقادير وما يشبهها ، والثانى : تمييز النسبة ، والنوع الثانى منه يتطلب جهداً من الناشئة ليتصوروا أن نفساً فى قولنا «طاب محمد نفساً» محولة عن الفاعل ، وأن أصلها هو : طابت نفس محمد ، وهكذا فى بقية الأمثلة ،كما أنهم تحدثوا عن صور لإعراب المنصوب تمييزا فى أبواب أخرى كباب التعجب ، وباب نعم وبئس ،

وقد اقترح د/ شوقى صاحب البحث أن يعرف التمييز فى كتب الناشئة بأنه : اسم يزيل إبهاماً فى اسم آخر أو صفة أو فعل ، وأن تعرض مسائله على النحو الآتى :

يـأتـي التمييز بعـد :

١ـ أسماء المقادير وما يشبهها : الوزن ، والكيل ، والمساحة ، مثل : رطل زيتاً ، وقدح قمحاً ، وفدان أرضاً .

٢ـ بعد الصفة المشبهة مثل : على حسنٍ أدباً وكريم خلقاً .

٣ـ بعد الفعل اللازم مثل : طاب محمدٌ نفساً ، واشتعل الرأس شيباً.

٤ـ بعد فعل التعجب ، نحو : ما أجملَ السماءَ منظراً .

٥ـ بعد نعم وأخواتها مثل : نعم شِعْـرُك شعْـراً وبئس حديثُه كلاماً .

٦ـ بعد اسم التفضيل مثل : زيد أكثر من عمرو أدباً .

٧ـ بعدكم الاستفهامية مثل : كم كتاباً معك؟

٨ـ بعد الضمير المبهم فى الاختصاص مثل : نحن العربَ كرام .

وقد اعترض على جعل صورة الاختصاص فى باب التمييز ، لأن التمييز نكرة ، ورد بأن الكوفيين يرون أن التمييز يأتى معرفة . واعترض على إعراب المنصوب فى بعض الصور تمييزاً ، ففى نحو : «اشتريت الكتاب بعشرين درهماً عراقياً» يصح إعراب المنصوب حالاً ، لأنه اسم جامد منعوت ، ورد بأن فى ذلك مخالفة للقاعدة العامة فى المعدود ، وأنه يعرب تمييزاً ، وفى «هذا الطالب أحسن الطلبة مستفهماً» يعرب المنصوب حالاً لا تمييزاً ، لأن التمييز جامد لا مشتق وهو يأتى لبيان الذات ، والحال يأتى لبيان الهيئة ، وفى نحو : نِعْم محمد شاعراً. يعرب المنصوب حالاً ؛ لأن (شاعرا) اسم مشتق جاء لبيان الهيئة ، والتمييز جامد لا مشتق ، ورد على المثالين بأن الحال تقع جامدة فى نحو «هذا مالك ذهباً» وأن التمييز يأتى مشتقاً فى نحو «لله دره فارساً» .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى : ترى اللجنة أن الصيغ النحوية التى تعرب تمييزاً ، وتتفرق فى أبواب كثيرة يمكن جمعها فى باب واحد تيسيراً على الناشئة ، وقد أبان التقرير أمثلتها وهى :

١ـ بعد أسماء المقادير وما يشبهها (الوزن ـ الكيل ـ المساحة) مثل : رطل زيتاً، وقدح قمحاً ، وفدان أرضاً ، وخاتم ذهباً ، وكوب لبنا . ويجوز فى هذه الأمثلة أن يضاف التمييز إلى ما قبله أو يجر بمن مثل : «رطل زيتٍ ، ومن زيتٍ» .

٢ـ بعد الصفة المشبهة مثل : «علىٌّ حَسَنٌ أدباً وكريمٌ خلقاً ، وعميقٌ علماً» .

٣ـ بعد الفعل اللازم مثل : «محمد طاب نفساً» .

٤ـ بعد فعل التعجب مثل : «ما أحسن الرَّوْضَ مَنْظَراً» .

٥ـ بعد نِعمْ وأخواتها : بئس وساء وحبذا ولاحبذا مثل : «نِعْم شِعْرُك شِعْراً» .

٦ـ بعد اسم التفضيل مثل : «زيدٌ أكثر من عمرو أدباً» .

٧ـ بعد كم الاستفهامية مثل : «كم كتابا معك؟» .

٨ـ بعد الضمير المبهم فى مثل : «نحن العربَ كرام» .

وقد توقفت اللجنة فى قبول المثال الأخير الخاص بالضمير المبهم ، نحو : نحن العربَ كرام .

عرض القرار على المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٦) فوافق عليه . وعندما عرض على المؤتمر رأى تعديله على النحو الآتى : «يرى المجمع أن الصيغ النحوية التى تعرب تمييزاً ، وتتفرق فى أبواب كثيرة يمكن جمعها فى باب واحد تيسيراً على الناشئة» .

وهذه هي أمثلته :

١ـ أسماء المقادير وما يشبهها : الوزن ، والكيل ، والمساحة ، مثل : رطل زيتاً وقدح قمحاً ، وفدان أرضاً .

٢ـ بعد الصفة المشبهة مثل : علىٌّ حسنٌ أدباً وكريمٌ خلقاً .

٣ـ بعد الفعل اللازم مثل : محمد طاب نفساً . واشتعل الرأس شيباً .

٤ـ بعد فعل التعجب نحو : ما أجمل السماء منظراً .

٥ـ بعد نعم وأخواتها مثل : نعمْ شعرُك شعراً ، وبئس حديثه كلاماً .

٦ـ بعد اسم التفضيل : زيدٌ أكثر من عمرو أدباً .

٧ـ بعد كم الاستفهامية مثل : كم كتاباً معك؟

٨ـ بعد العدد المركب والعقود مثل : أحد عشر كتاباً ، واثنان وعشرون كتاباً .

٩ـ صيغ محفوظة مثل : وَيْـحَهَ رَجلاً ، وياله شاعراً ، ولله دَرُّه فارساً ، وحسبك به كاتباً .

١٠ـ بعد الضمير المبهم (في الاختصاص) في مثل: نحن العربَ كرام[١] .

*** تعليـق :**

وإذا كنتُ أرى الموافقة على جميع الأمثلة في باب التمييز ، إلا أني أتوقف في المثال الأخير كما توقفت اللجنة ، وأرى أنه من (الاختصاص) .

ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه :

اتفقا في خمسة ، وافترقا في سبعة : فأوجه الاتفاق أنهما اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام . وأما أوجه الافتراق ، **فأحدها** أن الحال يكون مفرداً وجملة ، وشبه جملة (ظرفاً وجاراً ومجروراً) قال تعالى : ﴿**فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ**﴾ [٢] ففي زينته: حال ، والتمييز لا يكون جملة ولا شبهها .

والثاني : أن الحال قد يتوقف عليها معنى الكلام ، قال تعالى : ﴿**لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ**﴾ [٣] فجملة «وأنتم سكارى» حال توقف عليها المعنى ، بخلاف التمييز .

والثالث : أن الحال مبينة للهيئات ، والتمييز مبين للذوات .

والرابع: أن الحال يتعدد مثل: «حضر الوالد مبتسما راكباً» بخلاف التمييز .

والخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ، قال تعالى : ﴿**خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ**﴾ [٤] في قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح . وقد أجازه ابن مالك مستدلاً بأبيات من الشعر [٥] .

---

(١) راجع مجموعة المصطلحات العلمية (٣٨٥ ـ ٣٨٧) .

(٢) القصص : ٧٩ .

(٣) النساء : ٤٣ .

(٤) القمر : ٧ .

(٥) مغني اللبيب (٤٦٢/٢) .

والسادس : أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة ، قال تعالى : ﴿ وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ [1] ويقع التمييز مشتقا مثل : «لله دَرُّه فارساً» .

والسابع : أن الحال تكون مؤكدة لعاملها ، قال تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ [2] ولا يقع التمييز كذلك ، فأما : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [3] فشهرا : مؤكد لما فهم من ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ ﴾ ومبين لاثنى عشر .

**** العـــدد :**

العـدد : اسم أو وصف يدل على كمية الأشياء أو على ترتيبها ، وهو بذلك قسمان : عدد أصلى ، وعدد فرعى ، ولكل أقسامه من حيث التأنيث ، والإعراب أو البناء .

أقسام الأصلى أربعة :

١ـ مفرد ، من ثلاثة إلى عشرة ، ومائة ، وألف ، ومليون .

٢ـ مركب ، من أحد عشر إلى تسعة عشر .

٣ـ عقود ، وهى عشرون إلى تسعين .

٤ـ معطوف ، وهو ما بين العقود ، أى الأعداد التسعة التالية للعقد .

حكم تذكير العدد وتأنيثه :

١ـ المفرد : «واحدٌ واثنان» يذكران بلفظهما ؛ مذكرين مع المذكر ومؤنثين مع المؤنث ، تقول : «كتابٌ واحد ، وقصة واحدة ، واثنان من الكتب ، واثنتان من القصص» .

أما من ثلاثة إلى عشرة فتلحقه التاء مع المذكر ، ويجرد منها مع المؤنث تقول : «ثلاثة كتب ، وثلاث قصص» وينظر إلى المفرد لا إلى الجمع من حيث تذكير المعدود وتأنيثه ، فتقول : «ثلاثة قطارات» لأن المفرد قطار ، «وثلاث سُور» لأن المفرد سورة . وتجرى هذه القاعدة على المعطوف فتقول : «ثلاثة وثلاثون عالماً ،

(١) الأعراف : ٧٤ .

(٢) النمل : ١٩ .

(٣) التوبة : ٣٦ .

وثلاث وثلاثون طالبة» وإذا تقدم المعدود جاز تذكير العـدد وتأنيثه تقول : «القراء السبعة والقراء السبع» ، أما مائة وألف ومليون فتلزم حالة واحدة مع المذكر والمؤنث تقول : «مائة طالب وألف طالبة» .

٢ـ العدد المركب : صدر العدد يتبع القاعدة السالفة فى العدد المفرد . وعجز العدد يتبع المعدود فى التذكير والتأنيث ، تقول : «عندنا أحد عشر طالبا وإحدى عشرة طالبة» ، وتقول : «فى المعهد أربع عشرة طالبة ، وأربعة عشر طالبا» .

٣ـ العقود : تلزم حالة واحدة مع المذكر والمؤنث مثل : «فى الفصل عشرون طالباً وعشرون طالبة» .

** إعـــراب العـــدد الأصلى وبنـــاؤه :

يعرب العدد المفرد حسب موقعه فى الإعراب بالضمة والفتحة والكسرة ماعدا «اثنان ، واثنتان» فتلحقان بالمثنى بالألف رفعا ، وبالياء نصباً وجـراً ، تقول : «فى الفصل ثلاثة طلاب» فثلاثة مبتدأ مرفوع بالضمة ، وتقول : «فى المكتبة ألف طالب» فألف مبتدأ مرفوع بالضمة كذلك ، وتقول : «حضر اثنان من الطلاب» فاثنان فاعل مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى ، والعقود تلحق بجمع المذكر السالم فى الإعراب ، بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، تقول : «فى المكتبة ثلاثون طالباً» فثلاثون مبتدأ مرفوع بالواو «وسلمت على خمسين طالباً» فخمسين مجرور وعلامة الجر الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . والمعطوف والمعطوف عليه من العقود وما بينها فيجرى عليهما القاعدة السابقة مثل «عندنا ثلاث وثلاثون قصة فى المكتبة» .

أما العدد المركب فيبنى على فتح الجزأين ، ما عدا الجزء الأول من العدد اثنا عشر واثنتا عشرة فيعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، ويبنى الجزء الثانى تقول : «فى المكتبة أحد عشـر طالباً» فأحد عشر مبتدأ مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، وتقول : «فى المدرسة اثنا عشر معلما» فاثنا مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى ، وعشر مضاف إليه مبنى على الفتح .

العدد الوصفـى أو الترتيبى : أربعة أقسام :

١ـ مفرد : وألفاظه : أول (أولى) ثان ـ ثالث ـ مائة ـ ألف ، تقول : «محمد ثالث ثلاثة» .

٢ـ مركب مثل : حادى عشر ـ ثانى عشر ـ ثالث عشر ، وهو مبنى على فتح الجزأين كالأصلى .

٣ـ العقود : صيغتها هنا كالعدد الأصلى عشرون إلى تسعين .

٤ـ المعطوف : مثل الثانى والأربعون والرابع والسبعون ، وهو يتفق مع المنعوت تذكيراً وتأنيثاً ، وعلى هذا فلا تتغير فى العدد الوصفى المائة ولا الألف ولا العقود . وتطابق فاعل المذكر ، وفاعلة المؤنث .

قرار مجمع اللغة العربية فى حكم جمع التصحيح فى تمييز العدد المضاف:

قدم الأستاذ/ شوقى أمين إلى لجنة الأصول بحثا بعنوان «حكم جمع التصحيح فى تمييز العدد المضاف» أوضح فيه أقوال النحاة فى هذا الموضوع واستخلص منها أن ما ذكـروه فـى ذلك يـوقـع الكتـاب الذين يقـولون : «ثلاثة ممتحنين وعشر متسابقات» فى حرج شديد ، فقد منع بعضهم مجئ المذكر والمؤنث مضافين إلى أدنى العدد ، وإن كانا وصفين ، وإن أجاز أن يجاء التمييز فى المثالين السابقين على الإتباع فيقال : «ثلاثة ممتحنون وعشر متسابقات» .

وقد اقترح الأستاذ/ شوقى أن تجيز اللجنة تمييز العدد المضاف إلى جمعى التصحيح استناداً إلى إطلاق القول بذلك فيما نقل عن ابن يعيـش وابن مالك ، أو توسعا فى قبول ما شاع استعماله قياساً على ما كان من قبل نادراً أو قليلاً .

ثم قدم الدكتور/ محمد حسن عبد العزيز (خبير اللجنة) مذكرة فى الموضوع بعنوان «إضافة أدنى العدد إلى الوصف جمع تصحيح أو جمع تكسير» استخلص فيه من أقوال النحاة وعلى رأسهم سيبويه والمبرد والرضى ما يأتى :

١ـ أن إضافة أدنى العدد إلى الوصف حين يكون جمع تصحيـح (مذكراً أو مؤنثاً) أو جمع تكسير قبيحة ، فلا يقال : ثلاثة مسلمين أو ثلاث مسلمات أو ثلاثة ظرفاء .

٢ـ أن إضافة أدنى العدد إلى الوصف قبيحة ؛ لأن المطلوب من تمييز العدد بالإضافة تمييز الجنس ، والصفات ـ كما يقول الرضى ـ قاصرة فى هذه الفائدة ؛ لأن أكثرها للعموم .

٣ـ أنه يحسن أن يقال فى المواضع السابقة : ثلاثة مسلمون ، وثلاث مسلمات، وخمسة ظرفاء على الإتباع لا الإضافة . أو يقال : ثلاثة رجال مسلمين ، وثلاث فتيات مسلمات ، وخمسة رجال ظرفاء .

واقترح فى نهاية مذكرته أن يجاز إضافة أدنى العدد إلى الوصف جمع تصحيح (لمذكر أو مؤنث) أو جمع تكسير على تقدير موصوف محذوف .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى : «ترى اللجنة جواز إضافة أدنى العدد إلى جمع التصحيح (مذكراً أو مؤنثاً) أو إلى جمع التكسير وصفاً أو غير وصف استناداً إلى إطلاق القول فى ذلك عن ابن يعيش وابن مالك وتوسعاً فى قبول ما شاع استعماله» .

عرض قرار اللجنة على المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٨) فأقره ، وعندما عرض على المؤتمر عدله على النحو التالى : «يرى المجمع جواز إضافة أدنى العدد إلى جمع التصحيح (مذكراً أو مؤنثاً) أو إلى جمع تكسير وصفاً أو غير وصف ، استناداً إلى إطلاق القول بذلك عن ابن يعيش وابن مالك» [١] .

قرار مجمع اللغة العربية فى حكم لزوم العدد حالة التأنيث ، وجواز جر المعدود بمن فى أدنى العدد :

من المعلوم أن العدد جاء فى العربية على قاعدة التفريق بين المذكر والمؤنث، ولا يستثنى من ذلك إلا العقود والمائة والألف ، فإنها يستوى فيها المذكر والمؤنث . ونظراً لما يعانيه من أراد الكتابة العلمية من صعوبة فى مراعاة هذه القاعدة من ناحية مخالفة العدد لمعدوده تذكيراً وتأنيثاً ، فقد ناقش المجمع جواز تأنيث أدنى العدد من ثلاثة إلى عشرة ، وجواز جر المعدود بمن خروجا من ضابط المخالفة بين العدد ومعدوده فى الجنس ، وللتيسير فى التعبير العلمى ، والرياضى فى مجالات الحساب والإحصاء ، واستخلص أ/ شوقى أمين مما ذكره أئمة النحاة فى ذلك ما يأتى :

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (١٦٤) .

١ـ أن «الرضى» يستظهر أن من صور استعمال العدد أن يؤتى بالمعدود مجروراً بمن نحو «ثلاثة من الرجال» ، وفي القرآن الكريم : ﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي** ﴾ (١) . وقوله تعالى : ﴿ **بِخَمْسَةِ آلافٍ مِّنَ الْمَلائِكَةِ** ﴾ (٢) ومثل ذلك ورد في الحديث وفي الشعر .

٢ـ أن المعدود إذا كان محذوفاً مقصوداً أو مجروراً بمن خرج من أن يكون تمييزاً ، فلا إعمال لقاعدة المخالفة بينه وبين العدد في الجنس ، فيجوز ترك التاء في اسم العدد إذا كان المعدود مذكراً عند جمهور النحاة ، ويجوز كذلك إثبات التاء في المؤنث كما نقله عن النحاة النووي والصفوي .

وبعد الدراسة وافق المجلس في (د/٤٥ ج/٢٨) ثم أقره المؤتمر على القرار التالي. ونصه : ليس في أقوال النحاة ما يمنع من جواز تأنيث أدنى العدد من (ثلاثة إلى عشرة) وجواز جر المعدود بمن (٣) .

قرار مجمع اللغة العربية في إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد :

قدم الأستاذ/شوقي أمين بحثاً إلى لجنة الأصول بعنوان «إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد» ذكر فيه أن الكتّاب والمؤلفين يذكرون في التاريخ وغيره : حدث كذا سنة ثمان وسبعين .. يعنون بذلك الوحدة الأخيرة من العدد لا مجموعه، وكان ينبغي أن يقال في ذلك : السنة الثامنة بعد السبعين أو السنة المتممة للثامنة والسبعين .

وقد أشار الأستاذ /شوقي في بحثه إلى قرار سابق للمجمع (صدر في مؤتمر المجمع في دورته التاسعة والثلاثين) بجواز قول الكتّاب : «الباب العشرون» أو نحوه على معنى الباب المتمم للعشرين ، وقد اعتمد قرار المجمع في ذلك على ما نقله صاحب المخصص عن سيبويه والفراء ، يقول : هذا الجزء العشرون على معنى تمام العشرين ، فتحذف التمام وتقيم العشر مقامه ، وعلى هذا يرى أن الاستعمال المعروض على اللجنة : سنة ثمان وسبعين ونحوه يجري مجرى ما سبق على تقدير مضاف محذوف ، وتقدير الكلام «سنة تمام ثمان وسبعين» .

---

(١) الحجر : ٨٧ . (٢) آل عمران : ١٢٥ .

(٣) راجع مجموعة القرارات العلمية (١٦٥) .

وقد استأنس فى ذلك بما ورد عن المبرد من قوله : كراسة ست وثلاثين ، وهو يعنى كراسة بعينها لا مجموع كراسات ، وما ورد عن أبى حيان من قوله : سنة أربع وخمسين ، وهو يعنى السنة الرابعة والخمسين .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى قرار عرض على المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٨) ثم المؤتمر فأقره ، وفيما يلى نصه : «ليس هناك ما يمنع من قول الكُتَّاب سنة ثمان وسبعين ، ونحو ذلك من إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد» (١) .

قرار مجمع اللغة العربية فى حكم أبنية الكثرة فى تمييز العدد المضاف :

قدم الأستاذ/ شوقى أمين إلى لجنة الأصول بحثاً فى أحكام العدد بعنوان «حكم أبنية الكثرة فى تمييز العدد المضاف» قرر فيه أنه يشيع على الألسنة والأقلام إضافة أدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة إلى أبنية جمع الكثرة فيقال : «ستة جبال ، وسبع عيون ، وأربع غرف» والمتعارف عليه من ضوابط النحاة أن أدنى العدد يميز بأدنى الجموع .

اقترح أ/ شوقى أن يقبل ما ساغ استعماله جمع كثرة فى تمييز أدنى العدد تيسيراً على الكاتبين فيما يجرى به الأقلام ، وقد استند فى اقتراحه بالجواز على أن جمع الكثرة مشتمل على جمع القلة وما فوقه ، وقد صرح النحاة باستعارة جمع الكثرة للقلة ، وقد وردت أمثلة عديدة من القرآن والحديث (٢) والشعر وكلام العرب يضاف فيه أدنى العدد إلى بناء من أبنية الكثرة ، ومن النحاة من يعلل ذلك بأنه متضمن معنى الجمعية على الإطلاق ، أو أن الإضافة فيه على معنى (من) وأنها من إضافة البعض إلى الجنس .

بعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى قرار وافق عليه المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٨) ثم المؤتمر ، وفيما يلى نصه : « يرى المجمع قبول ما شاع استعماله جمع كثرة فى تمييز أدنى العدد تيسيراً على الكتاب لما صرح به النحاة من استعارة جمع

---

(١) انظر : مجموعة القرارات العلمية (١٦٧) .

(٢) فى القرآن قول الله ﴿ثلاثة قروء﴾ و ﴿ثمانى حجج﴾ و ﴿بعشر سور﴾ وفى الحديث : «ثم يصب على رأسه ثلاث غرف» البخارى .

الكثرة للقلة ، ودلالة جمع الكثرة على القليل والكثير لما ورد من أمثلة فى القرآن والحديث والشعر وكلام العرب» [1] .

** الممنوع من الصرف وإعرابه :

الصَّرف هو التنوين . والأسماء والصفات الممنوعة من الصرف لا تمنع من الصرف وحْدَه ، بل تمنع منه وتجر بالفتحة ، إلا إذا أضيفت أو كان فيها «أل» فحينئذ تجر بالكسرة ، وإليك أنواع الممنوع من الصرف :

(أ) **صور العلم الممنوع من الصرف**: يمنع العلم من الصرف فى الصور الآتية:

١ـ إذا كان مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً مثل : فاطمة ، أو كان مذكراً وأنث بالتاء مثل : حمزة ، والثلاثى الساكن الوسط يصرف مثل «هند» ، أما المحرك الوسط فيمنع مثل «أمل» .

٢ـ إذا كان أعجميا ونقل إلى العربية مثل : «إسماعيل» ، والثلاثى الساكن الوسط يصرف «كنوح» .

٣ـ إذا كان على وزن الفعل مثل «أحمد ويزيد ويشكر» فإنها أحيانا تستعمل أفعالاً .

٤ـ إذا كان مختوماً بألف ونون مزيدتين مثل «سلمان ، وحمدان» .

٥ـ إذا كان مركباً تركيباً مزجيا مثل «حضرموت، وبعلبك ، ومعديكرب» .

٦ـ إذا كان على وزن «فُعَل» مثل : عُمَر ، ومُضر ، وزُحل ، وزُفَر» .

(ب) **صيغ الوصف الممنوع من الصرف** : يمنع الوصف من الصرف فيما يلى :

١ـ إذا كان على وزن «فعلان» مثل : «ريَّان» الذى مؤنثة «فَعْلى» .

٢ـ إذا كان على وزن «أفعل» مثل : «أبيض ، وأخضر ، وأعرج» .

٣ـ إذا كان معدولاً ، وله كلمة واحدة هى «أُخَر» جمع أخرى مؤنثة آخر .

(ج) **المختوم بألف التأنيث المقصورة والممدودة** : يمنع من الصرف مثل

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (١٦٨) .

«صحراء ، وخضراء ، وفضلى» .

(د) **صيغة منتهى الجموع** : وهى كل جمع بعد تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ياء ساكنة مثل «مدارس ، وأحاديث ، ومساجد ، ومصابيح» .

(هـ) **صيغة فُعَال ومَفْعَل فى العدد** : تستخدم هذه الصيغة منكرة مذكرة وصفاً للعدد من واحد إلى عشرة تقول : «جاءوا أحادَ ومَوْحَد» أى واحداً واحداً . وهكذا إلى عشرة ، قال تعالى : ﴿ **فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ** ﴾ (١) .

** إعراب الممنوع من الصرف :

يرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة أيضاً ، إلا إذا أضيف أو دخلت عليه «أل» فيجر بالكسرة ، تقول : «مكَّةُ فيها بيت الله الحرام» فمكة مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وتقول : «إن إسماعيلَ جدُّ العرب» فإسماعيل منصوب بالفتحة ممنوع من الصرف ، وقال الله تعالى : ﴿ **وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا** ﴾ (٢) فمدين : مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وقال تعالى : ﴿ **وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا** ﴾ (٣) فأحسن مجرورة وعلامة الجر الفتحة . وقال تعالى : ﴿ **يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ** ﴾ (٤) فأباريق مجرور وعلامة الجر الفتحة ، وفى إضافة الممنوع من الصرف يجر بالكسرة . قال تعالى : ﴿ **أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ** ﴾ (٥) فأحكم مجرورة وعلامة الجر الكسرة لأنه مضاف ، مع أنه ممنوع من الصرف .

** النعت :

تعريف النعت : هو التابع المكمل لمتبوعه ببيان صفة فيه ، أو فيما يتعلق به ، والذى يدل على صفة فى المتبوع هو النعت الحقيقى مثل : «حضر محمدٌ الشاعرُ أو الكاتبُ» والذى يدل على صفة فيما يتعلق بالمتبوع هو النعت السببى

---

(١) النساء : ٣ .
(٢) هود : ٨٤ .
(٣) النساء : ٨٦ .
(٤) الواقعة : ١٧ ، ١٨ .
(٥) التين : ٨ .

مثل «حضر محمدٌ الكريمُ أبوه» فالكريم لا يدل على صفة لمحمد ، بل لأبيه ، ومثله «نجح الطالب الذكى أخوه» .

وعلى هذا فالنعت ينقسم إلى : حقيقى ، وسببى .

والحقيقى : هو الذى يدل على صفة فى المتبوع نفسه ، ومن علامته أن يرفع الضمير المستتر مثل «جاءنى محمدٌ الفاضل» فالفاضل نعت لمحمد ، وفى الوقت نفسه فيه ضمير مستتر يعود على محمد . **أما السببى** : فهو الذى يدل على صفة فى اسم ظاهر بعده يتعلق بالمنعوت ، وعلامته أن يرفع الاسم الظاهر المشتمل على ضمير يعود على المنعوت مثل «جاءنى محمد الفاضل أبوه» فالفاضل لا يدل على صفة لمحمد ، بل لأبيه . وفى الوقت نفسه قد رفع اسما ظاهراً بعده هو أبوه ، وفى الأب ضمير يعود على المنعوت ، وعلى هذا يمكن تحويل النعت الحقيقى إلى سببى فى مثل «هذا بيت نظيف» فتقول : «هذا بيت نظيفة غرفه» ، وتقول : «تلك حديقة مثمرة» ، ففى التحويل للسببى تقول : «تلك حديقة مثمرة أشجارها» .

** حكم النعت من جهة المطابقة للمنعوت :

النعت سواء أكان حقيقياً أم سببياً يتبع منعوته فى الإعراب رفعاً ونصباً وجراً ، وفى التعريف والتنكير ، ويختص الحقيقى بأن يتبع منعوته فى الإفراد وفروعه ، وفى التذكير والتأنيث تقول : «جاءنى الرجل العاقل والرجلان العاقلان ، والفتاة العاقلة» أما السببى فيكون مفرداً دائماً ، ويكون كالاسم الذى بعده فى التذكير والتأنيث تقول : «جاءنى رجلٌ عاقلٌ أبوه ، ورجلان عاقلٌ أبَواهما، ورجالٌ عاقلٌ آباؤهم» ، كما تقول : «جاء علىٌّ العاقلة أمُّه وجاءتنى فاطمة العاقل أبوها» .

** ما ينعت به :

النعت كالخبر يكون مفرداً مشتقاً مثل : «زارنى طالب فاضلٌ» ففاضل اسم فاعل وهو مشتق ، ويكون مؤولاً بالمشتق وهو الجامد الذى يفيد مَا أفاده المشتق من الدلالة على حدث وصاحبه ، وذلك كاسم الإشارة مثل : «أعجبت بالطالب هذا» أى المشار إليه ، وذو بمعنى صاحب ، تقول: «جاءنا معلم ذو فصاحة» ، أى

صاحب فصاحة . والمنسوب مثل : «تولت الفتاةُ العربيةُ الرعاية الاجتماعية» ، أى المنسوبة للعرب ، والمصدر ويشترط فيه أن يكون مفرداً مذكراً مثل : «رأيت فى المحكمة قاضياً عدلاً» ، أى : عادلاً . وصح النعت بالمصدر على تأويله بالمشتق أو على تقدير مضاف ، أى : صاحب عدل ، أو على المبالغة بجعل الذات نفس المعنى فيجعل القاضى فى المثال نفس العدل .

ويكون النعت جملة ويشترط فيها أن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت ، وأن تكون الجملة خبرية ، كما يشترط فى المنعوت أن يكون نكرة مثل : «رأيت طالبا يؤدى واجبه» ، وإذا جاءت جملة النعت طلبية لا خبرية فإنها تقدر معمولة لقول محذوف ، والقول هو النعت مثل : «أكلت فاكهةً هل ذقت السكر؟» أى : أكلت فاكهةً مقولاً فيها: هل ذقت السكر؟

**** تعدد النعت :**

إذا تعددت النعوت لمنعوت واحد ، فإن كان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعاً وجب إتباعها كلها للمنعوت مثل : «حضر الطالبُ الرياضيُّ الاجتماعى المهذَّب» وإن اتضح بدونها جاز فى النعوت الإتباع والقطع ، وإن اتضح ببعضها دون البعض، وجب فيما يتعين به الإتباع وجاز فى الباقى القطع والإتباع مثل: «جاءنى رجل عاقل مهذب كريم» ، أما إذا تعدد المنعوت مع النعت وكان العامل واحداً فإن اتفق النعت وجب تثنيته وجمعه حسب المنعوت مثل : «كافأت الطالبين المهذَّبَيْن ، والرجالَ المهذَّبين» ، وإن اختلف النعت وجب التفريق بين النعوت بالواو مثل «كافأتُ الطالبين المهذبَ والكريمَ ، وأكرمت الرجالَ الفقيه والشاعرَ والكاتب والخطيبَ» ، فإن تعدد النعت والمنعوت لعاملين ، فإن اتحد العاملان فى المعنى والعمل أتبع النعت للمنعوت مثل : «جاء الصديق وحضر الضيف المعلمان» فجاء وحضر بمعنى واحد وعملهما واحد . وإن اختلف العاملان فى المعنى والعمل وجب قطع النعت وامتنع الإتباع ـ وقطع النعت كما سيأتى أن ترفعه على إضمار مبتدأ أو تنصبه على إضمار فعل ـ فمثال اختلاف العاملين فى المعنى والعمل قولك : «حضر محمد ، ورأيت عليا المهندسان أو المهندسين» والاختلاف فى المعنى فقط قولك : «حضر محمدٌ ، وسافر علىٌّ المجتهدان أو المجتهدين (بالقطع) ومثال اختلافهما فى العمل فقط قولك : «رأيت محمداً ونظرت إلى علىّ الصديقان أو الصديقين» .

**** قطع النعت :**

وحقيقته أن تجعله خبراً لمبتدأ محذوف ، أو مفعولاً به لفعل محذوف كما قدمنا مثل : «أعجبت بمحمدٍ الكريمُ أو الكريمَ» فالتقدير على الرفع هو الكريم ، وعلى النصب أعنى الكريمَ ـ ويجب حذف العامل في النعت المقطوع إذا كان للمدح أو للذم أو للترحم ، تقول : «الحمد لله الحميد» ، وقوله تعالى : ﴿ **وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ** ﴾ (١) بالذم فى حمالة . وتقول : «اللهم الطف بعبدكَ المريض» بالرفع أو النصب . أما إذا كان النعت للتوضيح أو للتخصيص فيجوز إظهار العامل وحذفه فى النعت المقطوع ، تقول : «تحدثت مع خالد التاجر» ، وتقول : تحدثت مع على هو التاجر أو أعنى» .

**** حذف ما يعلم من نعت ومنعوت :**

يجوز بكثرة حذف المنعوت إن دَلَّ عليه دليلٌ ، قال تعالى : ﴿ **وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ** ﴾ (٢) أى : حور ، وقال : ﴿ **وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ** ﴾ (٣) أى : دروعاً ، وقال : ﴿ **وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ** ﴾ (٤) أى : الملة ، كما يجوز حذف النعت بقلة إن دلَّ عليه دليل ، قال تعالى : ﴿ **يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا** ﴾ (٥) أى : صالحة بدليل أنه قرئ (سفينة صالحة)وغصباً مفعول له ، أو مصدر فى موضع الحال ، أو مصدر أخذ من معناه (٦) .

**** التوكيد :**

التوكيد قسمان : توكيد لفظى ، وتوكيد معنوى ، فاللفظى : هو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به ، ويكون فى الاسم ، قال تعالى : ﴿ **كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا** ﴾ (٧) ، وفى الفعل مثل : «نجح نجح محمد» ، وفى الحرف مثل «لا ، لا تهمل درسك» ، وفى الجملة مثل «لا حول ولا قوة إلا بالله ، لا حول ولا قوة إلا

---

(١) المسد : ٤ .
(٢) ص : ٥٢ .
(٣) سبأ : ١١ .
(٤) البينة : ٥ .
(٥) الكهف : ٧٩ .
(٦) العكبرى (١٠٧/٢) .
(٧) الفجر : ٢١ .

بالله» ، وقوله تعالى : ﴿كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ﴾ (١) ، وعند توكيد الضمير المتصل بضمير متصل مثله فلابد من إعادة ما اتصل بالمؤكد مثل : «عجبت منك منك ، وأعجبت بك بك ، وسمعت سمعت كلامك» ، كما يؤكد المتصل بمنفصل تقول: «نجحتَ أنتَ ، وكافأتُك أنتَ، وأعجبتُ بك أنتَ» ، كما يؤكد المنفصل بمنفصل تقول : «أنتَ أنتَ ناجحٌ ، وإيَّاكَ إيَّاكَ الغرورَ» . أما التوكيد المعنوى فهو : تابع يقرر أمر المتبوع فى ذهن السامع ، ويرفع عنه توهم أى احتمال غير مراد ، وألفاظه «النفس ، والعين ، وكل ، وجميع ، وعامة ، وكلا ، وكلتا» ويشترط فى التوكيد بالنفس والعين اشتمالهما على ضمير يطابق المؤكد فى الإفراد والتثنية والجمع ، وفى التذكير والتأنيث تقول : «حضر المعلم نفسه ، وكافأت الفتاةَ نَفْسَها» . وكل وجميع وعامة يؤكد بهن الجمع مطلقاً ، والمفرد إذا كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه مثل : «حفظت الديوان كلَّه . وحضر الطلاب كلهم أو جمعهم أو عامتهم» . «وكلا ، وكلتا» يؤكد بهما المثنى بشرط اشتمالهما على ضمير يطابق المؤكد مثل : «حضر الطالبان كلاهما. ورأيت الطَّالبتين كلْتيهما» وتعربان حينئذ إعراب المثنى كما أسلفنا .

وعند تقوية التوكيد يؤتى «بأجمع» بعد «كله» تقول : «خرج المعهدُ كلُّه أجمع لأداء الصلاة» . وبجمعاء بعد كلها تقول : «خرجت الكلية كلُّها جمعاءُ» ، وبأجمعين بعد كلهم مثل : «نجح الطلاب كلُّهم أجمعون» ، وبجُمَع بعد كلهن مثل : «نجحت الطالبات كلُّهن جمع» ،كما يجوز التوكيد بأجمع وجمعاء ، وأجمعين ، وجمع غير مسبوقة بكل وفروعها ، تقول : «جاء الجيش أجمع» .

** توكيد النكرة :

لا يجوز توكيدها عند البصريين ، وأما الكوفيون فيجيزون توكيدها إن أفادت بشرط أن تكون محدودة مثل : «يوم ، وليلة ، وشهر ، وسنة» ، وأن يكون التوكيد بألفاظ الإحاطة والشمول مثل : «كل ، وجميع» ، أما بالنفس والعين فلا يجوز، كما لا يجوز إذا لم تفد بأن لم تكن محدودة مثل : «وقت ، وزمن ، وحين» .

---

(١) النبأ : ٤ ، ٥ .

توكيد الضمير المتصل توكيداً معنوياً : يجب توكيد الضمير المتصل المرفوع بالضمير المنفصل قبل النفس أو العين مثل : «قوموا أنتم أنفسكم» ، أما بغير النفس والعين فلا يلزم الضمير المنفصل تقول : «قوموا كلكم أو قوموا أنتم كلكم» ،كما لا يلزم الضمير المنفصل بعد المتصل إذا كان الضمير المؤكد غير مرفوع بأن كان منصوباً أو مجروراً ، سواء كان التوكيد المعنوى بالنفس والعين أم بغيرهما تقول: «كافأتكم أنفسكم أو كلَّكم ، وأعجبت بكم أنفسكم أو كلِّكم» ، كما تقول : «أعجبت بكم أنتم أنفسكم أو كلِّكم» .

رأى مجمع اللغة العربية فى جواز المطابقة فى توكيد المثنى بالنفس والعين :

قدم الأستاذ شوقى أمين مذكرة فى الموضوع إلى لجنة الأصول ذكر فيها أن كتب النحو التعليمى تفرض على طلابها أن التوكيد بالنفس والعين يكون جمعا على وزن أفعل إذا كان المؤكد مثنى ، فيقال : «جاء الرجلان أنفسهما ، وقرأت الكتابين أعينهما» وسكتت هذه الكتب عن جواز المطابقة .

ويرى الأستاذ شوقى أن المطابقة كانت محل خلاف بين النحاة ، غير أنه يذكر من أقوال أئمتهم ما يجيز المطابقة دون حرج ، فمن المجوزين «الرضى» نقلاً عن «ابن كيسان» و «ابن إياز وأبو حيان» ،كما أنه يستأنس بما لاحظه على أساليب الكتاب المعاصرين من أنهم لم يلتزموا بهذا الحكم ، وأن أقلامهم قد جرت بالمطابقة مع اختلاف مناحى الكتابة .

وينهى مذكرته باقتراح إجازة المطابقة رفعا للحرج عن الكتَّاب ، وتقريباً للقواعد على طلابها فى مراحل التعليم المختلفة . وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار المعروض . عرض قرار اللجنة على المجلس فى (د/٤٦ ج/٤٤) واقترح الأستاذ عبد السلام هارون حذفه ؛ لأن المطابقة فى النحو جائزة وليست من صنيع المجمع ، والحكم بجواز المطابقة يوحى بأن هناك منعاً .

ورد الأستاذ محمد شوقى بأن اللجنة كانت تريد سندا ممن يقول بالمطابقة . ووجدت أقدم من قال بها ابن كيسان ، فأرادت أن تقول للقائمين على وضع كتب التعليم : لا تحرموا الدارسين من الإباحة مستندة إلى هذا الرأى . فوافق المجلس على بقاء قرار اللجنة ، وحين عرض على المؤتمر وافق عليه ، وفيما يلى

نصه : «يجوز الإفراد والمطابقة والجمع على أفْعُل فى توكيد المثنى بالنفس والعين ، فيقال : جاء الرجلان نَفْسُهما ونفساهما وأنفسهما» (١) .

** العطف :

العطف قسمان : عطف البيان ، وعطف النسق ، فعطف البيان هو : التابع، الجامد ، المشبه للصفة فى توضيح متبوعه ، وعدم استقلاله ، تقول : «نجح علىٌّ أخوك» فأخوك عطف بيان موضح لعلىّ ، ويوافق متبوعه فى أوجه الإعراب ، وفى الإفراد والتثنية والجمع ، وفى التذكير والتأنيث ، وفى التعريف والتنكير ، قال تعالى : ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ (٢) فزيتونة عطف بيان لشجرة (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴾ (٤) فصديد عطف بيان لماء ، وقد وافق العطف متبوعه فى التنكير والإعراب والتذكير والتأنيث والإفراد .

** ما يصلح من عطف البيان للبدلية وما لا يصلح :

كل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدلاً ، إلا فى مسألتين يتعين فيهما أن يكون التابع عطف بيان ولا يصلحان للبدلية وهما :

الأولى : أن يكون التابع مفردا معرفة منصوباً ، والمتبوع منادى مبنيا على الضم مثل : «يا صديقُ عليّاً» فيتعين أن يكون ـ عليّاً ـ عطف بيان ، وتمتنع البدلية لأن البدل على نية تكرار العامل ، ولو كررت العامل فقلت «يا عليا» لا يجوز لأنه منصوب ، و«يا» تقتضى البناء ؛ لأنه مفرد يبنى فى النداء ، ولا ينصب لأنه ليس مضافاً .

الثانية : أن يكون التابع خالياً من ـ أل ـ والمتبوع بأل ـ وقد أضيف إليه صفة «بأل» مثل : «أنا المكرم الضيف محمدٍ» فيتعين أن يكون «محمد» عطف بيان ، ولا يجوز البدل لعدم صحة تكرار العامل ، فلا يجوز «أنا المكرم محمد» لأن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه «أل» ، أو ما أضيف إلى ما فيه أل .

---

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (١٤٨) .
(٢) النور : ٣٥ .
(٣) العكبرى (١٥٦/٢) أعربها : بدلا .
(٤) إبراهيم : ١٦ .

**** عطف النسق :**

أما عطف النسق : فهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف وهى تسعة : «الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأم ، وبل ، وأو ، ولا ، ولكن» وتنقسم هذه الحروف إلى قسمين :

١ـ ما يقتضى التشريك المطلق فى اللفظ والمعنى ، أى : فى الإعراب والحكم وهى ستة «الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأم ، وأو» وتكون أم ، وأو للتشريك المطلق فى غير إفادتهما الإضراب ، وإلا كانتا للتشريك فى اللفظ فقط .

٢ـ ما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط ، أى الإعراب فقط دون الحكم ، وهى ثلاثة : «بل ، ولا ، ولكن» .

**** معانى حروف العطف :**

الواو : وهى لمطلق الجمع بين المتعاطفين ، فلا تفيد الترتيب ، يعطف بها السابق ، واللاحق ، والمصاحب ، قال تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ** ﴾(١) ، وقال : ﴿ **كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ** ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ **فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ** ﴾ (٣) وبهذه الآيات نرى أنها لا تفيد الترتيب كما يرى الكوفيون ، كما أنها تختص بعطف اسم على اسم لا يكتفى الكلام به أى بالمعطوف عليه ، وذلك إذا كان الحكم لا يقوم إلا بمتعدد مثل : «تشارك محمد وعلى» .

الفاء ، وثم : يفيدان الترتيب إلا أن الفاء للتعقيب ، وثم للتراخى ، أى المهلة والانفصال ، مثل : «حضر المعلم فالطالب» إذا كان حضور الطالب بعد المعلم مباشرة ، قال تعالى : ﴿ **أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ** ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ** ﴾ (٥) وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح أن يكون صلة لخلوه من العائد مثل : «الذين يجتهدون فيفرح المعلم ، إخوتك» .

---

(١) الحديد : ٢٦ .
(٢) الشورى : ٣ .
(٣) العنكبوت : ١٥ .
(٤) عبس : ٢١ .
(٥) فاطر : ١١ .

حتَّى : ومعناها الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية فى الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه ، وشروط العطف بها ثلاثة :

١ـ أن يكون المعطوف اسما لا فعلا ولا جملة .

٢ـ أن يكون المعطوف بعضاً حقيقياً من المعطوف عليه ، أو شبيها بالبعض.

٣ـ أن يكون المعطوف غاية ، فى زيادة حسية ، أو فى نقص حسي ، مثل : «قرأت الكتابَ حتى الصفحةَ الأخيرة» ومثل : «مات الناس حتَّى الأنبياء» وتقول: «حبس البخيلُ مالَه حتى الدِّرهمَ» .

أَمْ : وهى قسمان : متصلة ، ومنقطعة ، فالمتصلة (وهى العاطفة) هى المسبوقة بهمزة التسوية ، أو بهمزة استفهام يطلب بها ، وبأم التعيين ، وعلامة المسبوقة بهمزة التسوية أن تقع بين جملتين قبلهما معا همزة التسوية ، وكلتا الجملتين مؤولة بمصدر ، فهما جملتان فى تأويل مفردين مثل : «السؤال مذلة سواء أكان المسئول قريباً أم كان بعيداً» . إذ التقدير : سواء كونه قريباً وكونه بعيداً ، وأم هنا بمعنى الواو . والمسبوقة بهمزة التعيين مثل : «أخوك مسافر أم أبوك» ، أى : أيهما مسافر . والمنقطعة : هى التى لم تسبق بهمزة التسوية ، أو همزة التعيين ، وتفيد الإضراب مثل «بَلْ» ، وسميت منقطعة ؛ لوقوعها بين جملتين مستقلتين ، وليست عاطفة بل حرف ابتداء ، قال تعالى : ﴿ **تَنزِيلُ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ** ﴾ (١) .

أو : ولها معان كثيرة ، منها : التخيير ، مثل : «ادخل كلية الطب أو التربية» ، والإباحة مثل : «جالس محمداً أو خالداً» ، والتقسيم مثل : «الكلمة اسم أو فعل أو حرف» ، والشك : مثل : «حضر على أو محمد» إذا كنت شاكا فى الحاضر منهما ، أما إذا كنت تعلم الحاضر فتكون للإبهام إذا أردت الإبهام على السامع والإضراب ، كقوله :

*** كانوا ثمانين أو زادُوا ثمانيةً ***

أى : بل زادوا ثمانية .

---

(١) السجدة : ٢ ، ٣ .

وقد تستعمل «أو» أيضاً بمعنى الواو عند أمن اللبس ، مثل قول الشاعر :

جَـاءَ الخـلافةَ أو كـانَتْ لَـهُ قَـدَرَاً كَمَا أَتَى رَبَّـهُ مُوسَى عَلَى قَـدَرِ

أى : وكانت له قدراً ، «فأو» بمعنى الواو .

لكـنْ : وهى تفيد تقرير الحكم لما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها بشرط أن تقع بعد نفى أو نهى ، مثل : «لا تضرب الضعيف لكن القَوى» فقد أثبتت نقيض النهى لما بعدها ، وأفادت تقريره لما قبلها ، فهى عاطفة .

لاَ : تفيد نفى الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه بشرط أن يكون الكلام قبلها مثبتاً لا منفياً ، فلا يعطف بها بعد النفى كما لا يعطف بلكن بعد الإثبات ، تقول : «ينجح المجتهد لا المهمل» .

بَـلْ : وتكون عاطفة بشرط دخولها على مفرد ، وتفيد الإضراب إن وقعت بعد كلام مثبت أو أمر . مثل : «ساعد المحتاج بل الضعيف» ، وإن وقعت بعد نفى أو نهى كانت مثل «لكن» «لا تصاحب الجاهل بل العالم» .

** الحـــذف فى العطـف :

تختص الواو والفاء بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ، قال تعالى : ﴿ **فَمَن كَانَ منكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** ﴾ [1] أى : **فأفطر فعليه عدة** وتقول : «أنقذت الغريق وما كان بين الموت إلا ثـوان» أى : وما كان بين الموت وبينه ، ويجوز أيضاً حذف المعطوف عليه بهما للدلالة عليه ، كقولك : «وبك وأهلا وسهلا» لمن قال لك : مرحباً .

** البـــــدل :

تعريفـه: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ، والمقصود بالواسطة حرف العطف ، مثل قولك : «عدَل الخليفةُ عمر» فعمر بدل من الخليفة ، وهو المقصود بالحكم .

---

(١) البقرة : ١٨٤ .

* **أقسام البدل** : أقسامه أربعة :

الأول : بدل كل من كل ، ويسمى البدل المطابق ، وهو بدل الشيء من شيء مساوٍ له في المعنى ،كقول الله تعالى : ﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ** ﴾ فصراط بدل كل من الصراط ، ومثل ذلك : «حضر المعلم محمد» .

الثاني : بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، تقول : «قرأت الكتاب نصفه ، أو ثلثه ، أو ربعه» فنصب ، وثلث ، وربع بدل بعض من كل .

الثالث : بدل الاشتمال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه تقول : «أعجبني الشيخ علمه ، وأعجبتني الطالبة أخلاقها أو فهمها» .

ويشترط في بدل البعض والاشتمال : أن يشتمل كل منهما على ضمير يربطه بالمبدل منه ملفوظ كالأمثلة السابقة ، أو مقدر كقول الله : ﴿ **قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ** ﴾ [1] أي : فيه .

الرابع : البدل المباين للمبدل منه ، وهو على وجوه :

١ـ بدل الإضراب : وضابطه أن يكون المبدل منه والبدل مقصودين قصداً صحيحاً مثل : «أكلت خبزاً لحماً» فقد قصدت الإخبار بأنك أكلت خبزاً ، ثم بدا لك أن تخبر بأنك أكلت لحما أيضاً .

٢ـ بدل الغلط : وهو أن يقصد المتكلم البدل لكن غلط فذكر المبدل منه مثل: «نجح سبعة من الطلاب تسعة» فقد سبق اللسان من تسعة إلى سبعة .

٣ـ بدل النسيان : وهو أن يقصد المتكلم المبدل منه نسياناً ، ثم يظهر له فساد هذا القصد فيذكر البدل مثل : «صليت العصر الظهر» إذا كنت قد قصدت أن الذى صليته العصر ، ثم تبين لك الحقيقة وأنك صليت الظهر ، فالظهر بدل نسيان من العصر .

---

(١) البروج : ٤ ، ٥ .

** إبدال الظاهر من الضمير :

الأمثلة المتقدمة فيها إبدال الظاهر من الظاهر ، ويجوز أن يبدل الظاهر من ضمير الغائب بدون شرط ، تقول : «زره محمداً» فمحمدا بدل من الهاء ، وتقول : «انتظرت الطلاب الخمسة فأقبلوا أربعة منهم» . أما فى إبدال الظاهر من ضمير الحاضر (المتكلم أو المخاطب) فيشترط أن يكون البدل بدل كل من كل مفيداً للإحاطة والشمول ، أو بدل بعض من كل ، أو بدل اشتمال تقول: «نجحتم ثلاثتكم» فثلاثتكم بدل كل مفيدة للشمول والإحاطة ، وتقول : «عالجنى الطبيب أسنانى» فأسنانى بدل من ضمير المتكلم «الياء» ، وهو بدل بعض ، وتقول: «أعجبتنى حديثك» فحديث بدل اشتمال من التاء .

** البدل من المضمن الاستفهام :

إذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى همزة الاستفهام أعيدت الهمزة مع البدل تقول : «من عندك؟ أخالدٌ أم محمد؟ وكم كتبك؟ أثلاثون أم ثمانون؟» فإن صرح مع المبدل منه بأداة الاستفهام فلا يلى البدل الهمزة ، تقول : «هل جاءك زائر؟ خالد أو محمدٌ؟» .

** إبدال الفعل من الفعل والجملة من الجملة :

كما يبدل الاسم من الاسم فإنه يبدل الفعل من الفعل ، قال تعالى : ﴿ **وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً * يُضَاعَفْ** ﴾ [1] فيضاعف بدل اشتمال من يلق [2] وقد تبدل الجملة من الجملة ،كقوله تعالى : ﴿ **أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ** ﴾ [3] فالمقصود أمدكم بأنعام .

---

(١) الفرقان : ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) العكبرى (٢ / ١٦٥) .

(٣) الشعراء : ١٣٢ ـ ١٣٤ .